الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسة
تخصص: إدارة محلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور الإعلام المحلي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

ـ دراسة تقييمية ـ

إعداد الطلبة:
- عيسي سمير
- بلكعلول عزوز

إشراف الأستاذ الدكتور:
غربي عزوز

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة

عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
غربي عزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زايدي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

2024 - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

★ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عيسى حسين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100340664 والصادرة بتاريخ 26/09/2016 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور العلوم الجنائية في تكريس المنظمة الجنائية في الجزائر دراسة تقييمية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.05.30 .....

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..بلكحل عمر... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..الأستاذ...

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119431949 والصادرة بتاريخ 20/01/2021

المسجل(ة) بكلية / معهد ..الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الحكامة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/05/30

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الحمد لله أولا وآخرا على جزيل نعمه وتوفيقه لإنجاز هذا العمل ومصداقا لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله" نتقدم بعبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الفاضل " غربي عزوز" على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات، راجين من الله العلي القدير أن يجعله منارة يهتدي بها طلاب العلم وأن يجعل له هذا في ميزان حسناته.

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل لكل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة.

إهـــداء

يسرني أن أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى من لهم على حق الوفاء

إلى من أوصى بها المصطفى الحبيب ثلاثا منبع العطف والحب والحنان إلى

" أمي الغالية"

إلى الذي منحني التشجيع والعطاء الى:

" أبي الغالي"

إلى "عائلتي الكريمة"

إلى إخوتي الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى أستاذي المشرف " غربي عزوز"

وإلى كل زملاء الدراسة

وإلى كل الأصدقاء

عيسي سمير

إهــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " سورة النمل الآية 19

قال صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لنا للإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أستاذنا "غربي عزوز" لما قدمه لنا من نصيح وعون في إعداد هذا البحث.

كما أهدي هذا العمل الى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقهما ولا العبارات أن تحصي فضائلهما "والدي العزيزين" أدامهما الله سندا لي.

الى إخوتي الطيب، أسماء ولبنى و أبنائهم، الى زوجتي الحبيبة والى ابنتي ونور حياتي مريم وولدي قرة عيني إياد، والى كل من سقط قلمي سهوا أهدي هذا العمل.

بلكعلول عزوز

المقدمة

المقدمة:

يمثل الإعلام المحلي ثقافة اتصال اجتماعي ومؤسساتي هامة تستخدمه العديد من الدول لتحقيق مختلف أهداف التنمية السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، فالإعلام المحلي عنصر فعال في حياة المجتمعات البشرية حيث لم يعد ذلك الإعلام الذي ينقل الاخبار ويخاطب الجمهور فحسب بل أصبح طرفا فاعلا في التنمية المحلية من خلال التخطيط للأنشطة والبرامج المتعددة المجالات التي تخدم المجتمع وتهدف الى زيادة توعية الأفراد فالإعلام المحلي يعتبر بمثابة همزة وصل بين المواطن والمسؤولين في رفع انشغالاتهم وطموحاتهم.

أما فيما يخص التنمية المحلية، فهي الركيزة الاساسية ومطلب حقيقي للوصول إلى التنمية الشاملة، ذلك أنها تهتم بفئة الأفراد والمجتمع فالتنمية المحلية عملية معقدة تشارك فيها كل الهيئات الاجتماعية وكذا الفواعل المحلية من وسائل الإعلام المحلي، هذه الاخيرة التي يمكن أن تساهم في إحداث التغيير والتطور المنشود.

أولا: إشكالية البحث:

يرتبط الإعلام المحلي ارتباط وثيق بالتنمية المحلية على وجه الخصوص باعتباره فاعل أساسي ومهم .

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

سنحاول دراسة وتحليل هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالإعلام المحلي والتنمية المحلية؟
- ما مدى مساهمة الإصلاحات القانونية في تطوير الإعلام المحلي في الجزائر؟
- ما هو دور الاعلام المحلي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما طبيعة المعوقات التي تواجه الإعلام المحلي في الجزائر والسبل الكفيلة لتفعيل دوره؟

ثانيا: الفرضيات:

لتحليل هذه الاشكالية تم صياغة فرضيتين أساسيتين تشكلان محور الدراسة وهما:

-كلما زادت صلة الاعلام بالواقع المحلي كلما ساهم هذا في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

-كلما ساهمت الاصلاحات المرافقة لتطوير الاعلام المحلي وإعطاءه حرية واستقلالية أكثر كلما انعكس هذا في انجاح عملية التنمية المحلية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تشمل ما يلي:

-إبراز مفهوم الاعلام المحلي والتنمية المحلية.

-سرد أهداف وخصائص كل من الإعلام المحلي والتنمية المحلية.

-الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية المحلية أو ما يعرف بالإعلام التنموي.

-إبراز واقع الإعلام المحلي في الجزائر وأهم الاصلاحات المرافقة له.
-عرض أهم أدوار الإعلام المحلي في مجالات التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية
-كشف أهم التحديات والصعوبات التي تعيق الإعلام المحلي في الجزائر.
-تقديم بعض السبل والمستلزمات التي من نشأتها أن تفعل دور الاعلام المحلي في الجزائر.

رابعا: حدود الدراسة:

يمكن حصر هذه الدراسة في الحدود والمجالات الاتية:

- **المجال الزماني:** يمتد المجال الزمني لهذه الدراسة من عهد الأحادية الحزبية إلى سنة 2023 وهو تاريخ صدور آخر قانون مرافق للإصلاحات القانونية للإعلام في الجزائر.
- **المجال المكاني**: تركز هذه الدراسة على التجربة الإعلامية الجزائرية ومسارها التاريخي وحزمة الإصلاحات التي رافقتها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع في كونه أنه يكشف الدور المحوري الذي سيؤديه الاعلام المحلي في مجالات التنمية المحلية من خلال التعرف على مختلف البرامج التنموية وكذا العديد من الخدمات العمومية التي يؤديها هذا الفرع من الاعلام باعتباره أصفى أداة فاعلة في حياة الافراد والمجتمعات.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا في كونها تبعث في طبيعة العلاقة بين الاعلام المحلي والتنمية على اعتبار أن التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب دون دعمها من باقي الفواعل وعلى رأسها الاعلام المحلي.

من خلال هذه الزوايا تبرز أهمية هذا الموضوع وتشكل دافع قوي لأي الباحث للخوض في.

سادسا: الاطار المنهجي:

لدراسة إشكالية معينة يستلزم تحديد المنهج الملائم لمعالجة الموضوع، وفي موضوع دراستنا والاجابة على الاشكالية المطروحة ثم اتباع المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:**

تم اتباعنا لهذا المنهج في وصف وتحديد مفهوم كلا من الاعلام المحلي والتنمية المحلية وكذا ابراز خصائصها وأهدافهما، والتوصل ضمن هذه الدراسة الى حقيقة دور الاعلام المحلي في التنمية المحلية، ما يجعل دراستنا هذه تندرج ضمن البحوث الوصفية ذات المنحى التحليلي التفسيري.

- **المنهج التاريخي:**

استخدمنا أيضا في موضوع بحثنا هذا المنهج التاريخي بالرجوع الى الماضي كمن خلال سردنا للتطور التاريخي لوسائل الاعلام المحلية في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم مرورا بأهم الاصلاحات القانونية التي واكبت هذا الاعلام في الجزائر، كما تم اتباع هذا المنهج أيضا في إبراز نشأة وتطور التنمية المحلية عبر مختلف المراحل.

- **منهج دراسة حالة:**

بما أن الموضوع يفرض علينا دراسة واقع الاعلام المحلي كطرف فاعل في التنمية المحلية ارتأينا أن تكون دراستنا أقرب للواقع بالاعتماد على منهج دراسة حالة.

المقترب الوظيفي:

هو نهج يركز على كيفية تحسين الاداء والرضا في مكان العمل من خلال توفير بيئة عمل تشجع على التعاون والابداع وتعزيز العلاقات الايجابية بين الموظفين وادارتهم واستخدامه جاء ليساعد على ابراز الادوار الوظيفية للتنمية المحلية على جميع الاصعدة.

المقترب المؤسسي:

و يقصد به مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية ، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، و تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه، واستخدامه جاء لدراسة الاعلام المحلي كمؤسسة فاعلة تعمل على تحقيق التفاعل بين المجتمع المحلي والدولة.

سابعا: الدراسات السابقة:

1- د هنين زكريا، حادي عثمان، دور الإعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملاي الطاهر سعيدة، 2020.

تضمنت هذه الدراسة إبراز دور الإعلام كأداة في تدعيم شروط التنمية المحلية ومساهمته في الدفع بعجلة التنمية على جميع المستويات، كما تطرقت هذه الدراسة إلى تناول مفهوم التنمية ودورها في المجتمع وتسليط الضوء على أهم الإصلاحات القانونية التي قدمتها الدولة خلال العقدين السابقين.

كما تناولت أيضا أهم التحديات التي يواجهها هذا الإعلام واقتراح بعض الحلول التي قد تساهم في تقديم إعلام جاد وهادف.

2- محمد طوالبية –الإعلام والتنمية- بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2016.

تبحث هذه الدراسة في ضرورة تطوير وسائل الإعلام للقيام بدورها التنموي، كما تركز هذه الدراسة على كشف بعض التحديات التي تواجه الإعلام وكذا المعوقات التي تحد من دوره في التنمية، كغيات التشريعات، نقص المعلومات، تزايد تدخل الحكومات وقوى الضغط على هذا الإعلام.

3- برباج راضية، مغربي نهاد، دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية إذاعة قالمة، 2014.

كشفت هذه الدراسة الدور الفعال والحيوي الذي يلعبه الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية، مع إبراز دور أهم وسيلة من وسائل هذا الإعلام وهي الإذاعة.

كما تضمنت هذه الدراسة وجود علاقة بين الإعلام المحلي والتنمية، هذه الأخيرة التي تستدعي النهوض بوسائل الإعلام وتطويرها كي تسعى جاهدة للقضاء على التخلف وتحقيق النهوض الاقتصادي.

أما في بحثنا محل الدراسة نعالج سوف الموضوع من زاوية أخرى وهي كشف أهمية الاعلام ودوره البارز في انجاح عملية التنمية في الجزائر على الجوانب والمستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

بالرغم ما قمنا به من دراسة إلا أنه واجهتنا بعض الصعوبات والمتمثلة في:

-صعوبة الحصول على مراجع التي تتناول الاعلام المحلي خصوصا في الآونة الاخيرة.

-يعتبر موضوع الدراسة خاصة فيما يخص إبراز دوره في مجالات التنمية المحلية واجهتنا صعوبات لإيجاد المراجع ذات التخصص المطلوب.

-إن موضوع الإعلام المحلي ودوره في تعزيز التنمية في الجزائر موضوع واسع ومتشعب ما جعلنا نواجه صعوبة في التحكم في هذا الموضوع والالمام من جميع النواحي.

تاسعا: خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة فصلان، وذلك للإجابة عن الاشكالية المطروحة.

1- الفصل الاول: تناولنا فيه كلا من الاطار المفاهيمي للإعلام المحلي والتنمية المحلية مع إبراز خصائصها وأهدافها وأهميها كذا كشف العلاقة بين الاعلام المحلي والتنمية المحلية.

2- الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى واقع الاعلام المحلي في نظام الاحادية والعددية في الجزائر مع تبيان أهم الاصلاحات القانونية التي رافقت هذا الإعلام والتفصيل في دور في مختلف مجالات التنمية مرورا بالحديث عن التحديات والصعوبات ووصولا إلى التوصيات والمقترحات الموجهة لدعم الاعلام المحلي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإعلام المحلي والتنمية المحلية

تمهيد:

نظرا لأهمية الإعلام في العصر الحالي فان دور وأهمية وسائل الإعلام تزايدت في جميع جوانب الحياة، فقد أصبح الإعلام متواجدا عبر مختلف الأجهزة ويصل إلى كافة شرائح المجتمع، ومع التطور الهائل في هذه الوسائل وسعيها لتحقيق التوازن والتدفق العادل للمعلومة ظهر الإعلام المحلي كلاعب أساسي بالرغم من المنافسة الشديدة في عصر الثورة الإعلامية.

إذ يعتبر الإعلام المحلي دعامة مهمة في مجالات التنمية، خاصة التنمية المحلية حيث يستخدم الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون لتعزيز القضايا التنموية ومعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد ماهية كل من الإعلام المحلي والتنمية المحلية بالإضافة إلى العلاقة بينهما من خلال التطرق إلى الإعلام التنموي في ثلاث مباحث.

ففي المبحث الأول تطرقنا لنشأة الإعلام وتطوره ومفهومه بالإضافة إلى أهم خصائصه ووظائفه ومدى أهميته.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطور مفهوم التنمية المحلية ومفهومها بالإضافة إلى خصائصها والركائز التي تقوم عليها وكذا أهدافها.

وفي المبحث الثالث تناولنا علاقة الإعلام المحلي بالتنمية المحلية فأشرنا إلى مفهوم الإعلام التنموي وخصائصه بالإضافة إلى أهم الركائز والوظائف المنوط بها.

ومنطلق بحثنا في هذا الفصل: ما العلاقة التي تربط الإعلام المحلي بالتنمية المحلية؟

المبحث الأول: ماهية الإعلام المحلي

نظراً للأهمية البالغة التي يحتلها الإعلام خاصة في وقتنا الحالي، تزايدت أهمية ودور وسائل الإعلام في شتى المجالات الحياتية، فأصبح عبر أجهزته المختلفة يتغلغل ضمن كل المستويات ليصل بذلك لكل الفئات المجتمعية، ونتيجة للتطور الهائل الحاصل على مستوى هذه الوسائل وتحقيقا لمبدأ التدفق العادل والمتزن للمعلومة ظهر الإعلام المحلي وفرض نفسه بالرغم من المنافسة الشديدة في ظل ما يعرف بالثورة الإعلامية الجديدة، حيث يعتبر دعامة أساسية وركيزة مفيدة جدا في جماليات التنمية خاصة منها المحلية وذلك من خلال أدواته المتمثلة في الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون والاعلام الالكتروني والشبكات الاجتماعية، حيث برزت أهمية هذه الأخيرة من خلال تطويعها لخدمة قضايا التنمية ومحاولة معاجلة القضايا الإنمائية التي تخص مجتمع ما.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإعلام

إن الإنسان منذ نشأته وهو يقوم بعملية الاتصال انطلاقا من غريزته الاجتماعية باعتباره دائم الاتصال مع من يشاركونه حياته اليومية، إذ يعد الاتصال من أقدم أوجه النشاط الإنساني ويلعب دورا كبيرا في حياة الإفراد والمجتمعات، كما أن الاتصال عملية لا بداية ولا نهاية لها فهو جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان ويتغير بتغير البيئة المحيطة به، فالإنسان دائم الاتصال مع الإفراد الذين يعيشون معه في المجتمع يتصل بهم ويتصلون به للتعلم والإفادة والمعلومات وتحقيق الفهم والتأثير.[1]

ومن خلال الاتصال يتم اثراء وتطوير الثقافة الخاصة بالمجتمع وكذا المحافظة عليها والمساهمة في توريثها ونقلها للأجيال، وهذا ما يؤكد قدم الإعلام وممارسته في العصور السابقة وأن من سبقونا قد استعملوه في أبسط معانيه.

فالإعلام قديم قدم الوجود البشري، ومنذ أن وجد الانسان على هذا الكوكب استخدم بعض الحركات (الشكل البدائي للإعلام قبل أن يهتدي الانسان الى اللغة).[2]

هذا وقد كانت لغة الإشارة والقيام بأمور أخرى كإشعال النار ودق الطبول وغيرها من الوسائل المستخدمة للتعبير وقضاء الحوائج، ومع التطور الحاصل أصبحت لغة الكلام هي المسيطرة والفعالة.

ورغم قدم تلك الوسائل فقد ظل استخدامها قائما في بعض المجتمعات المختلفة ومازالت بعض جيوش العالم تمارس الصيحات ودق الطبول كوسائل اتصال. [3]

و من هذا المنطلق فوسائل الإعلام والاتصال في العصور الاولى كانت بمثابة أدوات لإشباع حاجيات الإنسان، فقصة الإعلام في العصور الاولى تؤكد أن الاعلام أو المحتوى الاعلامي بمفهومه المعاصر لم يكن غريبا على الأمم السابقة، فقد عرفته وممارسته وإن لم تكن ممارستها له مرتبطة بمنهج أو علم ينظمها، أو تقنن لها نظريات كما نشاهد اليوم.

لكن مع التطور الحاصل وتقدم الأبحاث زادت حاجات الأفراد للتعاون فيما بينها فكانت حاجة الإنسان لوسائل اتصال أكثر تطورا لتذليل الصعوبات، وقد ساهم التطور المعرفي والتكنلوجي في تطوير وسائل الإعلام مع مرور الزمن مما أدى الى سرعة انتشار الأخبار والأنباء والأحداث في شتى المجالات ومن بين أهم هذه الوسائل نجد:

1-الطباعة: يرجع الفضل في بداية تطور وسائل الاعلام الحديث وأساليبه التقنية إلى علماء ثلاثة هم: جوتنبيرج الذي كان أول من فكر في اختراع الطابعة بالحروف المعدنية المنفصلة[4]، كما كان يجري قديما الختم بالحجر وهو من أقدم طرق الطباعة التي عرفت لدى البابليين والسومريين، وقد شهدت سنة 200 م بداية الطباعة الميكانيكية عندما أخذ الصينيون

---

[1] عبد الرزاق الديلمي، الاعلام في ظل التطورات العالمية دار اليازوري العلمية، عمان، 2019، ص 8.

[2] منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، الإسكندرية، 2002/2001، ص 173.

[3] محمود محمد سفر، الإعلام موقف، ط1، دار تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1982، ص 18 .

[4] محمود محمد سفر، نفس المرجع، ص 19.

يحفرون الكتابة والصور البارزة فوق قوالب خشبية، وفي سنة 1494 أسس "ألدوس مانوتيوس" مطبعة الدين في فينسيا كما ابتكر الخط المائل، وفي عام 1642 اخترع الجندي الالماني لودويغ فون سيغن تقنية الطباعة النقطية لطباعة الصور أحادية اللون.

وقد استمرت الابحاث والتطورات في مجال الطباعة الى أن وصلت الى ما هي عليه الان وقد شهدت العديد من التحولات والاختلافات التي ترجع بالأساس الى التطور التكنلوجي الرهيب.

2- الصحافة: يعود الفضل في نشأة وتطور الصحافة إلى الحضارة اليونانية حيث كانت السلطة تقوم بنشر المنشورات الإخبارية على الجدران لإيصال المعلومات والقرارات للمواطنين، وفي عصر النهضة في أوروبا ظهرت الصحف على شكل رسائل إخبارية مكتوبة باليد وظهرت أول صحيفة مطبوعة في ألمانيا في القرن الخامس عشر، ومع اختراع الطباعة بالحروف المعدنية المنفصلة من قبل غوتنبيرغ في القرن الخامس عشر بدأت الصحافة تطورها بشكل كبير لكن الصحافة الحديثة لم تظهر إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وارتبط تطور الصحافة في القرن العشرين بعوامل مثل تأثير قيام الديمقراطية، والثورة الصناعية والتكنولوجية، ونشأة المدن وانتشار التعليم المجاني وبداية الاهتمام بالشؤون العامة.[1]

هذه العوامل أدت الى انعكاس ذلك على الجماهير من حيث انتشار الوعي والثقافة فتحولت الصحافة من حرفة إلى صناعة.

3- الاذاعة: تعتبر الإذاعة أحد أهم وسائل الإعلام الصوتية، وتُعرف أيضًا بالراديو وتعود أصول تسميتها إلى الكلمة اللاتينية "راديوس" التي تعني "نصف قطر"، وتُطلق هذه التسمية على البث الإذاعي الذي ينقل الموجات الكهرومغناطيسية بما في ذلك الموجات الصوتية عبر الفضاء الجوي في شكل دوائر، هذا وقد كانت أول إذاعة بدأت بث برامجها في عام 1906م.

والإذاعة المحلية تُعتبر الصوت الذي يخدم مجتمعًا محددًا حيث تندمج بشكل متناغم مع النواحي الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المجتمع، كما تتميز بخصائص اقتصادية وثقافية مميزة وتُحدد حدودها الجغرافية بمنطقة البث المحلية، إذ أنها تُعتبر وسيلة اتصال جماهيرية ترتبط بشكل أساسي بمجتمع محدد يتميز بظروفه الخاصة سواء كان هذا المجتمع مدينة أو مجموعة من القرى أو مدن صغيرة متقاربة حيث تجمعهم وحدة اقتصادية وثقافية، وتهدف الإذاعة المحلية إلى التعبير عن مصالح المجتمع وتعكس فهمه وتراثه وأذواقه وأفكاره ولهجته المحلية، كما تُعتبر وسيلة للتواصل مع مجتمع معين حيث تستهدف مصالحه وارتباطاته الاجتماعية المعروفة وتُظهر تقاليده وعاداته وتراثه الفكري وتوفر للمستمعين الأخبار التي تهمهم وتقدم الأسماء والشخصيات المعروفة لديهم، بالإضافة إلى الفنون التي

[1] إبراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 117.

يرتاحون لها وتناقش المشاكل التي تؤثر في حياتهم اليومية وتُمكنهم من المشاركة المباشرة وغير المباشرة من خلال برامجها.

4- التلفزيون: أما بالنسبة للتلفزيون، فكان للمهندس جون لوجي بيرد دور كبير في اختراعه، حيث وضع أول تصميم عملي للتلفزيون معتمدا النظام الميكانيكي واستخدمته عدة دول لاحقا [1]، وقام بتجميع أدوات بسيطة من صندوق قديم ومحرك كهربائي عثر عليه في كومة من النفايات.

تمكن هذا الرجل من إحداث موجة علمية هائلة في وسائل الإعلام والاتصال ولكن هذه المرة صوتا وصورة ودخل العالم موجة جديدة من الاختراعات التي صبت في إثراء وتطوير حقل الإعلام.

ويعد التلفزيون المحلي من أبرز وسائل الإعلام في الوقت الحاضر، حيث يتمتع بالقدرة على دخول المنازل وإقناع الناس بالأدلة المادية والملموسة بحيث يعتبر التلفزيون المحلي وسيلة واسعة الانتشار وأكثرها جاذبية للجمهور، بفضل قدرته على التواصل مع فئات مختلفة من الجمهور في مختلف المستويات العمرية.

وكانت البدايات الأولى لظهور التلفزيون المحلي في الولايات المتحدة، ثم تلتها أوروبا التي شهدت تأخرًا نسبيًا في هذا المجال، وفي الوطن العربي انطلق التلفزيون المحلي في الجزائر من خلال إنشاء مجموعة من المحطات العمومية التابعة للقطاع العام تقوم ببث برامجها بالتعاون مع التلفزيون الوطني، وتشمل هذه المحطات محطة قسنطينة، وهران، ورقلة، وبشار.

كما يمكن للتلفزيون المحلي من خلال شاشته إرسال العديد من الرسائل التي تستهدف فئات متعددة من الجمهور، ويلعب دورًا كبيرًا في برامج التنمية وتعزيز التنمية الريفية بشكل خاص، إذ يساعد في إدخال الحضارة إلى المناطق التي كانت معزولة لفترة طويلة ويسهم في تطوير مهارات العمال في مختلف الصناعات وبرامج التعليم المستمر للأطباء والمهندسين وغيرهم.

بالإضافة إلى ذلك، يسهم في تعزيز فعالية البرامج ودورها في التنمية من خلال إعداد برامج جديدة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال وإجراء البحوث حول آثار وسائل الإعلام على المجتمع بما في ذلك التلفزيون.

المطلب الثاني: تعريف الإعلام المحلي

يطرح مفهوم الإعلام المحلي مجموعة من الإشكالات منها إشكالية التحديد حيث فيه الكثير من الالتباسات ويحيط به الكثير من الغموض خاصة في ظل المعطيات والمتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم كالعولمة وتحديد العولمة الإعلامية وما ارتبط بها من ثورة في

[1] فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والإتصال، ط4، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 136.

تكنلوجيا الإعلام والاتصال، حيث غير هذا الوضع الجديد العديد من المفاهيم ضمن علوم الإعلام والاتصال.

وبالنسبة لمصطلح المحلي والمحلية، فهو من المصطلحات المختلف عليها، فكثيرا من تناول المصطلح تناولا يختلف من معنى إلى آخر حسب الإطار الذي نضعه فيه، فعندما نقول أخبار محلية فنحن نعين الأخبار الخاصة الداخلية في مقابل الأخبار العالميةInternational أو الدوليةGlobal ، وقد تعني في نفس الوقت الأخبار المتعلقة بمجتمع محلي أو إقليم Régionمن أقاليم الدولة[1].

ويمكن تعريف الإعلام المحلي على أنه: " ذلك الإعلام الموجه إلى مجتمع ضمن نطاق جغرافي محدود عبر وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة منها والمسموعة والمرئية، ويعد الإعلام الجواري بصورة عامة مرآة عاكسة للمجتمع، وما يواجهه من قضايا وأحداث ومشكلات، وهو أحيانا أداة ناجعة وشديدة التأثير في علاج هذه المشكلات وتنمية استعدادات الناس وقدرتهم لمواجهة قضاياهم الملحة وفتح آفاق أوسع أمامهم للإسهام في تطوير المجتمع.

وتقوم فلسفة الإعلام المحلي على تقديم الخدمة السريعة والفورية لمواطنين الإقليم والقيادة الشعبية والتنفيذية للعمل من اجل حل المشكلات ومواجهتها بجانب ما يقوم به هذا النمط من الإعلام في توعية الجماهير وحثهم على تحمل مسؤولياتهم والتمسك بحقوقهم.[2]

كما يعرف على انه نوع من الإعلام محدود النطاق يختص باهتمام منطقة معينة تمثل مجتمعا محليا ويمثل انعكاسا واقعيا لثقافة ذلك المجتمع المحلي، مستهدفا خدمة احتياجات سكانه، ومحققا تفاعلهم ومشاركتهم.[3]

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن الإعلام المحلي يرتبط بالبيئة المحلية شكلا ومضمونا، من حيث الإرسال والتوزيع، والاستقبال والبرامج والنتائج، ذلك أنه يبث ويستقبل ضمن نطاق البيئة المحلية، كما أن مضمونه والنتائج المترتبة عليه تتعلق بالمجتمع المحلي، مع ملاحظة أن شرط الاستقبال ليس لازما، لأن هناك وسائل إعلام محلية تستقبل في مجتمعات أخرى بالإضافة إلى التي تبث وتصدر منها.

المطلب الثالث: خصائص ووظائف الإعلام المحلي

أولا: خصائص الإعلام المحلي

يمتاز الإعلام المحلي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الإعلام الوطني والدولي وتتمثل في الاتي:

---

[1] عبد المجيد شكري، الاعلام المحلي رؤية مستقبلية، العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 206

[2] منى سعد الحديدي، شريف درويش اللبان، فنون الاتصال والإعلام المتخصص، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009، ص 151.

[3] طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي وقضايا المجتمع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشرو التوزيع، الاسكندرية، 2004، ص82.

* **الإعلام المحلي محدود النطاق:** فوسائل الإعلام المحلية تبث رسائلها في مناطق صغيرة تمثل طبقات محلية أو كيانات صغرى مقارنة بالمناطق الكبيرة التي تستهدفها الوسائل الجماهيرية والإقليمية لتغطيتها، وقد تمثل هذه التجمعات المحلية في مدينة صغيرة أو مجموعة مناطق تمثل فيما بينها مجتمعا محليا له خصوصياته وقد يقتصر في بعض الأحيان على حي أو منطقة.

* **الإعلام المحلي انعكاس واقعي لثقافة مجتمعه:** فهو انعكاس واقعي وحقيقي لبيئته التي ينبع منها، وهو موجه إلى مكان هذه البيئة بقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وتراثهم فيعبر عن قيمهم التي تشكل مضمونه ومحتواه.

* **الإعلام المحلي يستهدف خدمة احتياجات مجتمعه:** فهو أساسا موجه لخدمة احتياجات أو تلبية حاجات سكان المجتمع المحلي مناقشا قضاياه ومشكلاته ومقترحا الحلول التي تناسبها.

* **الإعلام المحلي يحقق التفاعل والمشاركة:** فتفاعل الجمهور ومشاركته في وسائل الإعلام المحلية تجعل الإعلام المحلي يقترب من المفهوم الإنساني للاتصال الذي يعني تفاعلا ومشاركة.[1]

* **التطور:** إن أهم سمات الإعلام هي التطور فمؤسسات الإعلام قد تنامت بشكل ملحوظ خاصة في العقود الأخيرة، فعلى مستوى الدول تأسست وزارات للإعلام ومحطات تلفزيونية وإذاعية كما نشأت وكالات وطنية للأنباء وصحافة يومية ومجلات وكذا مراكز للنشر والتوزيع، وهذا التطور للإعلام انتعش نتيجة لأدراك أهمية وسائل الإعلام.

* **تنظيم:** تحويل المعلومات العشوائية إلى معلومات منظمة ومفهومة.

* **الصدق:** ينبغي أن تكون مصادر المعلومات مذكورة بوضوح بحيث يستطيع المواطنون الحكم على دقتها.

* **الاستقلالية:** أي تمثل كافة الأفكار في تغطية الخبر دون تحيز.

* **منتدى للنقد:** يجب أن توفر قنوات للتواصل كالبريد والرسائل والاتصالات الهاتفية.

* الإلمام بالخبر من جميع جوانبه مع التحلي بالموضوعية في معالجة المعلومة، إذ يشترط في الخبر الذي تبثه وسائل الاعلام التكامل، والوضوح، والموضوعية.[2]

ثانيا: وظائف الإعلام المحلي

يمتاز الإعلام المحلي بمجموعة من الوظائف تتمثل في الأتي:

تفسير الأحداث والمسائل المحلية للجمهور وتشجيعهم على المشاركة في صياغة مستقبل مجتمعاتهم يعد هدفًا رئيسيًا لوسائل الإعلام المحلية، ويسعى إلى تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع والإعلام المحلي من خلال مراقبة البيئة المحلية وتوضيح الظروف المحيطة.

---

[1] طارق سيد أحمد، المرجع السابق، ص 82-83.

[2] على القاسمي، اللغة العربية في وسائل الإعلام، مجلة الممارسات اللغوية المحدد، العدد 7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 108.

يساهم الإعلام المحلي في تلبية احتياجات المجتمع وتوفير المعلومات الضرورية، مما يسهم في بناء الثقة والاحترام بين الأفراد والإعلام المحلي.

يمكن هنا أن نذكر أن وسائل الإعلام الجهوية بإمكانها تحسين مركز الأفراد والجماعات بإضفاء الشرعية عليهم، كما يمكنها أن تقوم بفضح الأمور المنافية للأخلاق العامة[1].

يقدم الإعلام المحلي التوجيه والتفسير للجماهير من خلال التركيز على القضايا الأكثر أهمية في البيئة المحيطة، ويساهم في منع تطرف الأحاسيس وخروج الجماهير على الحدود المقبولة ويضمن عدم تعبئتهم بشكل زائد.

يتم تقديم التوجيه والتحليل والتفسير من خلال عدة أشكال مثل التقارير المفسرة التي تقدم خلفيات الموضوعات والمقالات الافتتاحية والتلخيصات الأسبوعية المصحوبة بالتفسير، بالإضافة إلى الحملات الإعلامية والأعمدة والتعليقات على الأخبار وبرامج الحوار مع المسئولين والمتخصصين.

المطلب الرابع: أهمية الإعلام وأهدافه

أولا: أهمية الإعلام المحلي

يعكس الإعلام المحلي بشكل عام واقع المجتمع والتحديات التي يواجهها، ويمثل أحيانًا أداة قوية للتأثير في معالجة هذه التحديات وتعزيز قدرات الأفراد على التعامل معها، ويساهم الإعلام المحلي في توسيع آفاق المشاركة المجتمعية وتعزيز تطوير المجتمع المحلي، الذي يعتبر أساسيًا في عملية التنمية.

فعملية التنمية تبدأ على مستوى المجتمع المحلي، وتحتاج إلى مشاركة فعّالة من جميع أفراد المجتمع ويمكن أن تواجه وسائل الإعلام الوطنية صعوبة في تلبية احتياجات المشاركة الاجتماعية التي تتطلبها عملية التنمية، نظرًا لتنوع المجتمعات المحلية وتعقيداتها إذ قد تفتقر هذه الوسائل للتوازن في التركيز على المجتمعات المحلية داخل البلاد، مما قد يؤدي إلى عدم تلقي الرسالة بالقبول المطلوب من جماهير تلك المجتمعات.

* إن أهمية الإعلام المحلي إذا تتمثل في دوره التنموي، ذلك أن التنمية بمفهومها الشامل الذي يعني الارتقاء بنوعية الحياة تظل هي الإطار الأوسع الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام الوطنية والمحلية.[2]

* في عصر التطور التكنولوجي تحول الإعلام إلى سلاح فعّال يمكنه تحويل المعتقدات وتوجيه تيارات الفكر بشكل جذري.

* يُعتبر الإعلام الكيان الأقوى على الأرض بسبب قدرته على التأثير في قناعات الجماهير وتوجيهها. *بفضل موضوعيته يساهم الإعلام في جلاء الحقائق وتوضيح الأحداث، مما يساعد على تشكيل رأي عام صائب.

[1] طارق سيد أحمد، المرجع السابق، ص 47.

[2] طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2010، ص ص 213-214.

* تكمن أهمية الإعلام في تقنياته التي تعتبر أدوات لنقل وتعميم الرمز والصور والقيم الثقافية للمجتمع طبقا لمصالحها وحسب خصوصياتها الاجتماعية.

* باختصار، سبب نجاح الإعلام أنه مصدر الناس بالمعلومات والأخبار ويساهم في جلاء الحقائق وتبيين الوقائع باعتبار الإنسان محور العملية الإعلامية كما ساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، فالإعلامي يجب أن يتميز بالموضوعية فيعرض الحقائق والأرقام والإحصاءات، بالإضافة إلى عدم خلطه بين التقرير الذي يصب فيما يحصل وبين التقرير الذي يصب فيه ما عنده من قناعات لذا على الصحفيين أن يكونوا مرآة عاكسة لمجتمعاتهم وأن يفهموا الرسالة ليخدموا بلادهم، وبالتالي فإن وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، تأخذ على عاتقها مهمّةَ النهوض بالمجتمع، من خلال ما تُثيره من أخبار وحقائق، وما تنبّه إليه من أخطاء.[1]

الإعلام لم يعد ترفا أو شيئا كماليا بل أصبح واقعا وضرورة لا يمكن للناس أن تستغني عنه[2]

ثانيا: أهداف الإعلام المحلي

الإعلام المحلي يُعتبر أساسياً للتواصل في المجتمعات المحلية، حيث يسعى لمناقشة مشكلاتها وتقديم الحلول ونقل الأحداث وتشجيع التعبير الفردي والجماعي حول مستقبل المجتمع، إضافةً إلى تلبية الاحتياجات الثقافية والإعلامية ودعم القيم الفردية والجماعية.

يلعب الإعلام دوراً فعالاً في نقل القيم والتقاليد الثقافية وتعزيز الروح الاجتماعية الإيجابية.

يمثل الإعلام المحلي بكافة وسائله المباشرة، وغير المباشرة أداة أساسية للوصول إلى انشغالات المجتمعات المحلية ذات الأوضاع الخاصة، والتي تختلف فيها عن غيرها من المجتمعات داخل الدولة الواحدة، ونظرا للقرب بين أطراف العملية الاقتصادية تبرز أهمية هذا المستوى من الاتصال في خدمة التنمية المحلية والقدرة على الإقناع والتأثير والسيطرة[3].

دعم القيم الاجتماعية الصالحة أو تغير أنماط السلوكيات السلبية أو التعريف بعادات المنطقة والاهتمام بالفئات المحرومة والأطفال أيضا.[4]

تتمثل أهمية الإعلام المحلي في دوره التنموي، فالتنمية بمفهومها الشامل الذي يعني الارتقاء بنوعية الحياة، تبقى الإطار العام الذي تعمل وفقه وسائل الإعلام المحلية.

---

[1] علي أبو حبلة، أهمية الإعلام في تطوير الشعوب وتحولات السلطة والسيادة، مجلة الدستور، العدد19060، 2020، ص11.

[2] علي عبد الله الفتاح كنعان، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص29.

[3] فضيل دليو، تاريخ وسائل الاتصال، ط3، دار أقطاب الفكر، الجزائر، 2007، ص 126.

[4] سناء الجبور، الإعلام الاجتماعي، ط1، دار أسامة، عمان، 2010، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1972 يوما عالميا للإعلام الإنمائي يراد منه لفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها، وقررت الجمعية العامة أن يتوافق تاريخ هذا اليوم العالمي من حيث المبدأ مع يوم الأمم المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر، ورأت الجمعية العامة أن من شأن تحسين نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام ولا سيما بين الشباب، أن يؤدي إلى مزيد من الوعي بمشاكل التنمية، وبالتالي تعزيز الجهود في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية

لقد بدأ التركيز على التنمية المحلية في بداية القرن العشرين، حيث يرى العديد من الخبراء في مجال التنمية أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يمكن أن يعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، ويشير هؤلاء الخبراء إلى مجموعة من البرامج والمبادرات التي قامت بها الحكومات والهيئات الرسمية للتوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية المستقلة في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعها الارتقاء بمستوياتها الاقتصادية الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية.[1]

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944، ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة[2]، وفي هذا السياق تطرق المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبريدج في انجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع لمحلي.

كما انتشرت برامج التنمية المحلية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم تكن الظروف مهيأة لها حقيقة إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،و في هذه المرحلة حصلت الدول التي كانت تحت الاستعمار على استقلالها وذلك حوالي منتصف الخمسينيات، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين.[3]

وقد أصبحت أهمية التنمية المحلية وفعاليتها واضحة للجميع ونالت اهتمامًا خاصًا من هيئة الأمم المتحدة وفي عام 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إعلانًا شاملاً حول التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي، وتحول اهتمام التنمية

---

[1] قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20.

[2] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 21-22.

[3] قوت القلوب محمد فريد، المصدر السابق، ص 162.

المحلية ليشمل المناطق الحضرية حيث تضمن تقرير الأمم المتحدة لعام 1957 الوضع الاجتماعي في العالم وأشار إلى مشاكل التحضر ومع مرور الوقت أدرك الخبراء ضرورة توسيع هدف التنمية ليشمل التوزيع العادل لعائدات التنمية ومعالجة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

وفي تقرير الأمم المتحدة لعام 1961 تم الإشارة بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليبرز ضرورة اهتمام تنمية المجتمعات المحلية بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

وفي عام 1963 تمت مناقشة علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط والاستراتيجيات المختلفة لبرامج التنمية المحلية، لتدرك هيئة الأمم المتحدة في عام 1967 أنه يجب تجنب فرض الخطط من الأعلى واستخدام تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ البرامج المخطط لها من السلطات العليا، وبالتالي لفتت هذه النقطة الاهتمام الكبير من مختلف الهيئات والخبراء والباحثين المتخصصين في التنمية المحلية وجعلها تشهد تطور واضحا وتحقق انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة، من خلال العمل على اكتشاف مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجهها ومحاولة إيجاد الحلول والسبل التي تضمن تجسيد هذه التنمية واستدامتها والوصول إلى تحقيق التكامل بينها وبين القومية.[1]

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

للتنمية المحلية العديد من التعريفات تذكها منها ما يلي:

التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية.

وتعرف بأنها العملية المرسومة لخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي كله، والمعتمدة اعتمادا كبيرا على المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي[2].

كما تعرف بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة، وهي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية

[1] وسيلة سبتي، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 46.

[2] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 25.

والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.[1]

كما تعرف كذلك بأنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بمعنى أن التنمية يقصد بها العملية المجتمعية الواعية نحو إيجاد التغيرات في البناء الاجتماعي –الاقتصادي وتكون قادرة على إنتاج طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منظمة في الدخل الحقيقي للفرد[2] وأيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية أو غير اقتصادية.

كما تعرف على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المحددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ بجانب أعضاء البيئة المحلية جميعا بكل المستويات عمليا وإداريا.

كما يعرفها البنك الدولي في دراسة له عن مدن التغيير، صدرت سنة 2004، على أنها تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي "المجتمع المدني"، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.[3]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارته بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[4].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.[5]

أما الأستاذ عبد الباسط حسن فيعرفها على أنها كمدخل تهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة، عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13

[2] رشاد أحمد عبد الطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء العربية، مصر، 2011، ص 10.

[3] البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر2004، ص 09.

[4] رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، ط 1، القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002، ص 18.

[5] عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 2012، ص 161.

البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع.[1]

كما يمكن أن تعرف في أبسط صيغة على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة".[2]

و تعرف أيضا على أنها نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[3]

من التعاريف السابقة يمكننا القول أنه قد تعددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية، وهذا لأنها عملية متشعبة الأبعاد والجوانب بحيث أنها تبدأ وتنتهي من وإلى المجتمع، وتركز بشكل جوهري على العنصر البشري فيه وتسعى إلى جعله عضوا فعالا وناجحا راضيا في حياته، من خلال إحداثها لتغييرات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع.

المطلب الثالث: خصائص وركائز التنمية المحلية

خصائص التنمية المحلية:

تنص التنمية المحلية على الاهتمام بجميع أفراد المجتمع دون تمييز بين جماعات أو فئات محددة، لكنها قد لا تتطلب مشاركة كل السكان في المشروعات والبرامج التنموية.

فالتنمية المحلية هي عملية مستمرة لتحقيق المطالب المتجددة للمجتمع المحلي، وتوجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية.[4]

تركز هذه العملية على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والبيئية والعمرانية للمجتمع المحلي، دون تحديد أولويات لمشاكل معينة فقط.

تدريب القيادات الشعبية المحلية وتشجيعها وتفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات والأندية.

---

[1] عبد الباسط محسن حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة :مصر، مكتبة وهبة، 1977، ص 137.

[2] فؤاد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط 1، الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص29 .

[3] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، 1987، ص 132.

[4] ناجي الشهاوي، الإعلام وتنمية المجتمع المحلي، ط 1، دسوق: مصر، دار العلم والأيمان للنشر، 2015، ، ص 59 .

تعتمد التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية، ولكنها تشكل نتاج تعاون بين الجهود المحلية والمركزية لتحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي، وهي تشمل مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.

التكامل يعتبر جوهرياً في عملية التنمية المحلية، حيث يتم توازن التطور بين الريف والحضر، فلا يمكن تحقيق التقدم في التنمية الريفية من دون تحقيق التنمية الحضرية، والعكس صحيح أيضاً فالتطور الريفي يسهم في القضاء على التخلف والمشاكل المعيشية في المناطق الريفية، مما يجعل الريف منطقة جذب للسكان الحضريين والريفيين على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإن التنمية الحضرية تساهم في معالجة مشاكل التحضر السريع والبطالة في المدن خاصة في البلدان النامية، يتضمن هذا التكامل الجوانب الفعلية والمعنوية للتنمية مما يؤدي إلى تحسين شامل في نوعية الحياة للمجتمعات المحلية.

هي عملية مستمرة ومتطورة تتأقلم مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي، وتتطلب التنمية المحلية توافر المساعدات التقنية من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية، سواء من الداخل أو الخارج وقد تكون عبارة عن عمال ومعدات أو مساعدات مالية أو استشارات فنية وغيرها.

تتميز التنمية بالشمول فهي تشمل جميع نواحي الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.[1]

هي جزء من استراتيجية التنمية في الدولة.

أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع. [2]

تنمية المجتمع المحلي ليست عملية عشوائية، بل تتم من خلال تحديد فترة زمنية للعمل وتنفيذ برنامج محدد. يجب أن تستند برامج التنمية المحلية إلى احتياجات وتطلعات سكان المجتمع المحلي، دون فرض برامج من الخارج.

تعتمد التنمية المحلية على مشاركة السكان في تحديد والتحكم في شؤون مجتمعهم، وتشجيع فرص الحرية وتطبيق مبادئ اللامركزية والمشاركة الموسعة للمواطنين.

الزيادة في متوسط إنتاجية الفرد، أي تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.
تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية ويجب أن يكون التزايد تصاعديا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

الإطار الاجتماعي والسياسي: يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بني الجهد والمكافأة.

ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:

[1] ناجي الشهاوي، مرجع سابق، ص 60.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 25.

1-تدخل الدولة: للدولة الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، يأتي من خلال تمثيلها للمجتمع وتعبيرها عن إرادة المواطنين وتوجيه جهودها نحو تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

إن تنمية المجتمع المحلي ترتبط ارتباطا عضويا بالتنمية القومية، وهذا يعني أن برامج التنمية المحلية تتسق وطبيعة برامج التنمية القومية، أي أنه ينبغي صياغة البرامج الإنمائية المحلية بشكل يتكامل مع التنمية القومي[1].

الدولة تمتلك الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية بفضل قدراتها المادية والبشرية والتنظيمية والمالية، وهي القوة السياسية الوحيدة التي تستطيع مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

تملك الدولة القدرة على مراقبة العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع.

كما تلعب دورًا تحفيزيًا في توجيه النشاط الاقتصادي وتقديم الحوافز المتعددة، بينما يُعتبر القطاع الخاص المحلي ضعيفًا ويفضل الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع، وتواجه الدولة تحديات مثل تردد الاستثمار الأجنبي وتعثر عملية الخصخصة.

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

2- التخطيط: يمثل أسلوبًا عمليًا وأداة فعالة ومحايدة يمكن تنفيذها على المستوى المحلي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي أو السياسي المعتمد، كما يعرف بأنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن[2]، إذ يعد عملية تغيير اجتماعي وتوجيه لاستثمارات المجتمع وموارده من خلال اتخاذ قرارات رشيدة يشارك فيها الخبراء وأفراد المجتمع والقادة السياسيون بهدف تحقيق تحسين اجتماعي للمجتمع على جميع المستويات، في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

3- اللامركزية: من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية، هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا، كما أن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره:

- العلاقة الوثيقة والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية تعكس بدقة وصدق مشاكل التخلف وطموحات وأولويات المجتمع والمنطقة.

---

[1] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 32.

[2] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مدخل الى التخطيط الاقليمي والحضري، ط1، دارالمنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص24.

- تساهم في تحقيق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية، كما تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعزز الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد المجتمع.

4- المشاركة الشعبية: تتمحور التنمية المحلية حول مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في صياغة وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحسين أوضاعهم من خلال زيادة الوعي بفرص تفوق تجاوز حدود الحياة التقليدية، وتعزيز القبول للحاجات الجديدة وتوجيههم لاستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتبني أساليب جديدة للتواصل والتعاون الاجتماعي مثل التوفير والتحكم في الاستهلاك، وعن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجه.[1]

5- الإسراع في الوصول إلى نتائج: تسعى برامج التنمية إلى تحقيق النتائج بشكل سريع حيث تشمل خدمات فورية مثل الرعاية الطبية والإسكان، فعندما يتم إدراج مشاريع إنتاجية في خطط التنمية يجب اختيار المشاريع ذات العائد السريع والتكاليف المنخفضة قدر الإمكان والتي تلبي احتياجات ملحة في نفس الوقت، والسبب في ذلك هو كسب ثقة

أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.[2]

6- تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.

7- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

و تعتبر الوسائل المالية عاملا أساسيا في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين، يقتضي أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه، وهنا

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 21.

[2] وسيلة سبتي، المرجع السابق ذكره، ص51.

يطرح إشكال مصدر هذا التمويل وكيفية الحصول على الموارد المالية باعتماد الجماعات المحلية على نفسها ودون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، وعندما يتعلق الأمر بالموارد المالية المحلية فهناك تقسيم بين الموارد المالية الذاتية والموارد المالية الخارجية.

المطلب الرابع: أهداف وأهمية التنمية المحلية

أولا: أهداف التنمية المحلية:

– رعاية احتياجات الأفراد الأساسية تُعَدّ مطلباً شعبياً وواجباً ينبغي على الدولة تحقيقه تجاه مواطنيها، وتشمل هذه الاحتياجات الأساسية العلاج والأمن والسكن إضافةً إلى الغذاء والمأكل والتعليم وفرص العمل.

– التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالمجتمع وزيادة الأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق هذه التنمية. [1]

– تحقيق الذات وتعزيز الانتماء للإنسانية من خلال دعم الجوانب الإنسانية بشكل كبير.

– التخفيف من التفاوتات بين الأفراد إذ يعيش معظم سكان البلدان النامية في تفاوت كبير بين أفرادهم، وهذا ينعكس في توزيع الدخل والثروة مما يؤدي إلى تكوين فئة برجوازية تسعى للسيطرة على الموارد، وهو ما يؤثر على المشاركة الفعالة في التنمية المحلية ويقوض التماسك الاجتماعي.

– رفع مستوى المعيشة حيث تهدف التنمية المحلية إلى رفع مستوى المعيشة إلى مستوى مقبول.

– تحقيق الحرية وتوفير الاختيار: تسعى التنمية المحلية للتحرر من القيود الثقافية والاجتماعية التقليدية التي قد تحول دون التطور والنمو.

– زيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع المحلي، وتقريب فوارق الدخل فيما بينهم.

– زيادة الفرص العملية والاقتصادية المستقرة من خلال تنمية المشاريع المحلية.

– التحسين المستمر لمستوى الحياة والبيئة المعيشية بتطوير البنية التحتية ومرافق الخدمات الأساسية.

– رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بشكل عادل ومتوازن.

– تنويع وتعزيز مصادر الدخل المحلي لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

– تعزيز التعاون والمشاركة المجتمعية لنقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى المشاركة الفاعلة.

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية، انجازات وتحديات، رقم 06، نيويورك، 2004، ص 04.

– تحفيز المواطن للمشاركة الفعّالة في تنمية مجتمعه بتقديم الدعم المادي والمعنوي.
– رفع مستوى الحياة الحضرية لتعزيز التقدم الاجتماعي.
– ضبط معدل النمو السكاني لتناسب الموارد المتاحة.
– الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.
– تحقيق التكامل العمراني والتجميلي في بناء المدن والتجمعات السكانية.
– تحقيق الانسجام والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية المحلية.

ثانيا: أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وأفراده يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

يشعر الأفراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي، لأن الدولة كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الأمن فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية.

تظهر أهمية التنمية المحلية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وتحقيق وحدته المادية والمعنوية وعدم توجهه إلى الانحراف أو الاتحاد نحو المبادئ الصادمة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده.

إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان إلا على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاريعهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الأول.

تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 146-147.

المبحث الثالث: ماهية الإعلام التنموي

تحتل نشاطات الإعلام مكانة هامة في اقتصاد أي دولة من دول العالم، ويتجلى ذلك من خلال الاستثمارات المخصصة لهذا المجال من جهة وفرص العمل المتاحة للعمال من جهة أخرى، حيث أضحى هذا القطاع أي الإعلامي يحتل مراتب متقدمة في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة منها، كذلك يتفق الجميع أن بدون هذه الأجهزة الإعلامية لا يمكن ولم يكن بالإمكان التطور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر من بين الأدوات الأساسية ومن الدعائم الهامة في مجالات التنمية ككل.

المطلب الأول: مفهوم الاعلام التنموي

ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في بداية الستينيات من خلال مفاهيم الاتصال المتعدد التي اعتنقها بعض المفكرين وخبراء الإعلام الدوليين، حيث كانوا يعتقدون بقوة الإعلام في تعزيز التنمية المجتمعية من خلال عمليات التوعية والتعليم وتطوير المهارات، وزيادة الاستعداد للتغيير والتطور وكانوا يسعون إلى ابتكار استراتيجيات واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق التنمية من خلال الرسائل الإعلامية التي تحث على ذلك.

ويعرف الدكتور أديب خضور الإعلام التنموي بأنه المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية التي تعالج قضايا التنمية، ويعد الدكتور وجيه الشيخ الإعلام التنموي فرعاً أساسياً ومهما من فروع النشاط الإعلامي، ويعين من حيث الأساس وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة.

ويعرف أيضا بأنه العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الإتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا[1].

ويعرف أيضا على أنه الجهود الاتصالية المدروسة والمعدة بغرض خلق مواقف واتجاهات تعزز التنمية، وبالتالي يُفهم الإعلام التنموي على أنه لا يبني التنمية بشكل مباشر،

[1] فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة للنشرو التوزيع، عمان، 2011، ص 87.

بل يُعد الأرضية الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والمجتمعات لاستجابتها لبرامج التنمية، ومن هنا فان الإعلام التنموي يعمل علي توفير المعرفة والوعي لتنعكس علي سلوك الإنسان.[1]

إذ أن الإعلام التنموي بمثابة العصب لعملية التنمية، وهدف الإعلام التنموي الأساسي هو تجسيد مشاركة المجتمع في كافة مجالات التنمية وتحويل أفراده إلي وكلاء للتنمية والتغيير الايجابي وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي.[2]

أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب والذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا، ويعتبر الإعلام التنموي من أهم أنواع الإعلام ويغطي باقي أنواع الإعلام، لا بل يستعين بها وتجري تلك الأنواع من الإعلام جرياً متناسقا مع الإعلام التنموي نظراً لأن أنواع التنمية أيضاً مترابطة مثل التنمية السياسية والتنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية عموما.

ومن هنا ندرك معنى أو مفهوم الإعلام التنموي ذلك أن الإعلام التنموي هو نوع من أنواع الإعلام عموماً وكلمة إعلام لها علاقة عريضة بنقل الأخبار والأنباء وأنباء الحوادث والعوارض والأزمات والمشاكل وحلولها من أجل إحداث تغيير ما ولاسيما في الرأي العام، ومن التعاريف التي أطلقت على الإعلام نجد: [3]

- عملية نشر المعلومات والأخبار عبر وسائل الاتصال.
- تزويد الجمهور بالأخبار الحقيقية لتكوين رأي عام صحيح.
- فن استقصاء المعلومات والأخبار والبيانات ونشرها.
- تزويد الناس بالمعلومات الموضوعية الصحيحة والواضحة.
- التعبير عن ميول واتجاهات الجماهير.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول على الإعلام التنموي أنه فرع من فروع الإعلام تسعى من خلالها الدولة ممثلة في مؤسساتها أو جهة أخرى إلى تقديم معلومات وأخبار وأنباء للناس حول قضايا تنموية تهم حياتهم بمختلف الوسائل الإعلامية على حسب الهدف المراد بلوغه، وذلك في مختلف المجالات سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية....إلخ. وذلك بهدف تغيير أو تعديل سلوكياتهم أو اتجاهاتهم التي يعتقد أنها خاطئة أو تدعيم أخرى يعتقد أنها تنموية .

المطلب الثاني: خصائص الإعلام التنموي

يتميز الإعلام التنموي بكونه إعلام هادف يهتم بتحقيق الأهداف الأساسية للمجتمع ويقوم بدور رئيسي في التنمية من خلال كونه حلقة وصل بني احتياجات الجمهور وبين

[1] سعد كامل الحريري، الإعلام والتنمية المستدامة، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2019، ص 37.
[2] سعد كامل الحريري، المرجع السابق، ص 32.
[3] محمد أو سمرة، الاعلام التنموي، دار الراية النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 17.

مؤسسات الدولة والمجتمع وما تقوم به، وكذلك يعزز مشاركة الجمهور في التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم بخصوص الأوضاع الحالية والقضايا المطروحة.

ثانيا: مصمم بداية ليكون جزء من خطة التنمية وعامل جوهري لإحداث تغيير تنموي في المجتمع.

ثالثا: متكامل وشامل، يرتبط بنواح اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية، كما يعمل على إقناع الرأي العام بضرورة التغيير الاجتماعي من أجل التنمية ودورهم في خطة التغيير تلك.

رابعا: هو إعلام مرتبط بالواقع في معاجلته لقضايا المجتمع غير مبالغ أو مزيف أو بعيد عما يهم الناس، فأحد وظائفه الأساسية هي اكتساب ثقة الأفراد في المجتمع في دقة المعلومات والتعبير الصادق الواقعي عن همومهم واحتياجاتهم.

خامسا: هو إعلام متطور ومعاصر، فبدون شك أن الإعلام الإنمائي كأحد محاور التنمية الجوهرية هو إعلام معاصر لكل التطورات التي تطرأ على الوسائل الإعلامية وتقنياتها الحديثة ويبحث دائما عن أحدث وأسرع السبل للوصول إلى الجمهور بطرق متنوعة.

سادسا: الإعلام الإنمائي إعلام مفتوح على العالم يدعم ثقافة الحوار والاستفادة من التجارب العملية لدول أخرى ونقلها وتوفري قنوات التواصل بني مجهوره المحلي والدولي، وبلا شك إعلام يطور قدرته على الوصول لجمهور عاملي وليس حملي فقط، إذ أنه متفتح ويستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى.

ويمكن تلخيص خصائص الإعلام التنموي فيما يلي:

يجب أن يكون الإعلام التنموي واقعي في الأسلوب والطرح وأن يكون واضحا، وأن يقول الحقيقة بصدق كما هي بلا تزويق ولا تجميل، وأن يستند على حجج وبراهين منطقية في إقناع الناس.[1]

هو نشاط إعلامي هادف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف وغايات واجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية، وهو إعلام مبرمج مخطط يرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاح هذه الخطط.

إعلام شامل متكامل الهدف منه مخاطبة الرأي العام وإقناعه بضرورة التغيير الاجتماعية الذي تقتضيه التنمية.

إعلام متعدد الأبعاد بحيث يشمل البعد الاقتصادي والاجتماعية والسياسي والتربوي والإداري.

[1] فاروق خالد حسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، مرجع سابق، ص206

المطلب الثالث: ركائز ووظائف الإعلام التنموي ركائز الاعلام التنموي

أولا: ركائز الإعلام التنموي ركائز الاعلام التنموي

يقوم دور الإعلام التنموي في التغير الاجتماعي على أربع ركائز أساسية هي:

أ. الاعتراف المتزايد بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع بغض النظر على طبيعته، ومن هنا يأتي التعليم بالدور اعلام الذي تؤديه وسائل الإعلام في بمختلف المجتمعات سواء المجتمعات التقليدية أو النامية، أو المجتمعات الانتقالية، أو المجتمعات الحديثة أو المتقدمة على الرغم من الفروق الرئيسية لدور الإعلام طبقاً لطبيعة المجتمع واحتياجاته الإعلامية.

ب. اختلاف الاحتياجات الإعلامية للدول المتقدمة والمجتمعات المتحضرة، ذلك أن الدول النامية تواجه العديد من المشكلات التي يقوم الإعلام بدور كبير في مواجهتها والإسهام في التغلب عليها بالتكامل مع السياسات والأساليب الوطنية الأخرى- كما أن التنمية الوطنية هي في مضمونها الحقيقي عملية حضارية لا تكتمل إلا بازدياد درجة الوعي الوطني وتوافر الرغبة الحقيقية في التغيير الاجتماعي لدى المواطنين ويقوم الإعلام بدور الوسيلة الرئيسية في تحقيق تطوير وتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً عن طريق ما ينقله إلى أفراد المجتمع من أفكار وقيم ومفاهيم تسهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي.

ج. عدم وجود حدود لجدوى وسائل في التنمية الوطنية حيث تفرض طبيعة التنمية الإقتصادية والاجتماعية مهمات متعددة تستطيع وسائل الإعلام الاضطلاع بالكثير منها، ومن هنا فإن العبرة ليست بازدياد انتشار الوسائل الإعلامية وتواجدها بأعداد كبيرة فقط ذلك ان زيادة أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف لا تحدث بالضرورة زيادة مقابلة في درجة التغير الاجتماعي ولكنها تستطيع أن تؤدي البعض الآخر[1].

ثانيا: وظائف الإعلام التنموي:

يتزايد دور الإعلام التنموي في أي مجتمع من أجل تحقيق أهداف استراتيجية موجهة لقضايا التنمية، من خلال مجموعة من الوظائف:

الإخبار: حيث يقوم بنقل الأخبار بمختلف أنواعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية سواء كانت محلية أم عالمية وقد ساعد التطور التقين لهذه الوسائل وانتشار الفضائيات على جعل العامل قرية كونية فأصبح الإنسان أكثر اتصالا بالعامل الخارجي فضلا عن اتصاله بمجتمعه.

[1] عاطف عدلي العبد نهى عاطف العبد، الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر، 2007، ص 59.

-**الإعلام والتعليم:** حيث تقم وسائل الإعلام نوعا من المعلومات المنهجية لتدعيم عملية التعليم الرمسي أو معلومات تكسب المرء مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.

- **ترابط المجتمع**: حيث تعمل وسائل الإعلام على ترابط المجتمع والحفاظ على كيانه ومعتقداته وعاداته وتقاليده وتوحيد أهدافه وربط الأفراد بعضهم ببعض وربطهم بحكومتهم، فوسائل الإعلام في المجتمع كالجهاز العصبي في الجسم كلاهما يعمل على تماسك الأعضاء وتنسيق حركاتها.

-**الرقابة**: حيث تلعب وسائل دوراً مسانداً للحكومة في الرقابة والإشراف على البيئة اليت يتم فيها الاتصال، وذلك لكشف ما يهدد قيم المجتمع ويؤثر فيها، كما تلعب دوراً رئيسيا في الدفاع عن مصالح الناس، وهي وظيفة ملحة في العامل الثالث حيث تحتاج هذه الدول إلى تعبئة جهودها الوطنية من الكفاءة، والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها، وهذه وظيفة أساسية لتقدم المجتمعات .

تكوين الآراء والاتجاهات: حيث تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في تكوين الرأي العام، وقد يتصل بهذه الوظيفة ترتيب أولويات ووضع الأجندة حيث تعد تكتيكاً خاصاً يستخدم لتكوين الآراء، وترتيب الموضوعات لدى الجمهور حسب أولوياتها وحسب التركيز اليت تلقاه من قبل وسائل الإعلام.

الترفيه: حيث تعمل وسائل الاتصال على تحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية لإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في أي مجتمع، من هنا لجأت إلى التنوع في براجمها من حيث الشكل والمضمون – ويهمل العديد من دارسي الإعلام أهمية الدور الترفيهي في العملية التنموية برغم أهميته، بالإضافة إلى أن الترفيه يعمل على الحفاظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بدالا من تسربه إلى الوسائل المنافسة. الإعلان والترويج: وهي من الوظائف الرئيسية للاتصال لخدمة المنتج والمستهلك والوسيلة التي يتم فيها الإعلان بما ينشط الحركة الاقتصادية والتجارية والوطنية والعالمية.

خلاصة الفصل الأول:

يتناول هذا الفصل ثلاثة عناصر أساسية: الإعلام المحلي، والتنمية المحلية، بالإضافة إلى العلاقة بينهما والمعروفة أيضًا بالإعلام التنموي، هذه المواضيع قد شغلت اهتمام الباحثين بشكل كبير، إذ تم تحديدها وتعريفها بعدة مفاهيم نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه في حياة الفرد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وتزداد أهمية الإعلام مع ارتفاع مستوى الوعي التعليمي والثقافي والفكري للأفراد والمجتمع، ومع تطور وسائل الإعلام وسرعتها في جمع ونشر المعلومات، أصبح الإعلام يلعب دورًا حيويًا حتى أن العصر الحالي يعتبر عصر الإعلام وأصبح يسمى بالسلطة الرابعة نظرا لما يكتسيه من أهمية في الحياة اليومية وكذا ما يقدمه للأفراد.

و لتحقيق أهداف التنمية، أصبح من الضروري التركيز على التنمية المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، وتنفيذ استراتيجيات تطوير المجتمع ويتعين العمل على ربط الموارد المحلية بالبيئة الخارجية، بهدف تحويل المجتمع من وضع الركود والفقر إلى وضع ديناميكي وكذلك في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

كما يتعين تهيئة الفرد إعلامياً للمشاركة الفعّالة في هذه العملية، ويعمل الإعلام التنموي على نشر الوعي بقضايا التنمية وتحفيز التفاعل والدعم المعنوي والمادي لتحقيق الأهداف المحددة، وهو جزء أساسي من الجهود الإعلامية التي تهدف إلى تحويل المجتمع من وضع الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الشامل.

الفصل الثاني:

واقع الإعلام المحلي في تدعيم التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

أصبح الإعلام المحلي في الجزائر دعامة أساسية في مختلف مجالات التنمية المحلية متجاوزا بذلك الأنماط والأساليب التقليدية المحصورة في نقل المعلومات فقط، إلى ربط الرأي العام المحلي بما يدور حوله من قضايا والمساهمة في معالجة مختلف القضايا التنموية.

ومن خلال هذا الدور أولت الجزائر اهتماما بالغا بهذا الفرع من الإعلام من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية.

وعلى غرار باقي الدول كرست الجزائر الحق في الإعلام في نظامها القانوني وقد عرف تكريس هذا الحق في الإعلام العديد من الثغرات والتقلبات عبر مرحلتين أساسيتين مرت بهما الجزائر وهما مرحلة ما بعد الاستقلال التي اتسمت بأحادية الفكر واتسمت فيها الممارسة الإعلامية بالخطاب الرسمي والرسالة الأحادية الاتجاه، والثانية حقبة التعددية السياسية والإعلامية وما ميزها من إصلاحات عبر مراحل متغيرة ساهمت في تطوير الإعلام، الذي يعد أحد أهم المقومات المهمة لقضية التنمية المحلية في الجزائر. فهو مرتبط بالنواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ولكي يتمكن الإعلام المحلي في الجزائر من القيام بدوره المحدد كان لابد من إيجاد أهم متطلبات السياسات الإعلامية والتنفيذية وبناء صناعة إعلامية.

وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التطور التاريخي للإصلاحات المرافقة للإعلام المحلي في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: آفاق الإعلام المحلي وسبل تطويره لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي للإصلاحات المرافقة للإعلام المحلي في الجزائر

عرف الحقل الإعلامي في الجزائر مراحل وحقب عديدة مختلفة نتيجة للعوامل والظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها الجزائر، وقد تميزت كل فترة من هذه الفترات بخصائص ومميزات ما أدى إلى انتهاج سياسات وصياغة تشريعات وقوانين تماشيا مع كل مرحلة وما تقتضيه من تدابير.

المطلب الاول: واقع الإعلام المحلي في نظام الحزب الواحد:

تميز الوضع السائد في تلك الفترة بالفوضى وغياب التنظيم، وانتشار الأمية والفقر بالنظر للاقتصاد الذي كان مخربا، ضف الى ذلك ما نتج عن الثورة من أرامل ويتامى

ومعطوبي الحرب. في ظل هذه الظروف برز دور الإعلام لوضع إطار لهذه المشاكل من جهة ونشر الوعي لدى الجماهير من أجل البناء والتشييد من جهة أخرى، وتولى مجموعة من المثقفين والإعلاميين الجزائريين توعية الرأي العام وإعادة البناء، والبداية كانت بإنشاء الجرائد المحلية آنذاك.

حيث تم إنشاء جريدتين محليتين الأولى جريدة " النصر" بقسنطينة والاخرى "الجمهورية" بوهران، إلا أن النوع من الإعلام لم يلق الاهتمام الكافي.[1]

لقد تميز الإعلام المحلي في هذه الفترة بأحادية الفكر لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، حيث جاء في دستور 1963 ما يلي "تضمن الجمهورية حماية الصحافة ووسائل الإعلام الاخرى وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير " الا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة بل كانت مقيدة من طرف السلطة وهذا ما كرسته المادة 22 من نفس الدستور" لا يجوز لأي كان أن يستغل الحقوق في المساس بالاستقلال وسلامة التراب الوطني والوحدة الوطنية.

وابتداء من 1966 بدأت مرحلة البناء والانطلاق في إنجاز مختلف البرامج التنموية ووضعت لهذا الغرض جملة من المخططات للمشاريع القصيرة والطويلة المدى.ولقد شارك الإعلام في هذه الفترة في بلورة الرأي العام في الداخل والخارج بأحقية البلدان المنتجة للبترول في أن تتصرف في خيراتها وأن تبسط سيادتها على ثرواتها الطبيعية بالإضافة الى موجة التأميم التي أصبحت بواسطتها كل الأموال الجزائرية تصب في خزينة الدولة الأمر الذي مكنها من الاستثمار في مشاريع التنمية المحلية في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتربية التعليم وكان للإعلام دور كبير في توجيه الرأي العام في الجزائر إلى تبني المشاريع الاقتصادية والإنمائية للخروج من حالة التخلف.[2]

ولقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا حثيثة في هذه الفترة في تطوير وسائل الاعلام المحلية منها على وجه الخصوص من خلال ما يلي:

- **الصحف المحلية:**

لقد حرصت السلطة آنذاك على مد مختلف الوسائل الإعلامية بالإمكانيات المناسبة لكي تقوم بدورها التنموي فأصدرت بذلك عددا كبيرا من الصحف والمجلات، كانت تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني بشكل مباشر وأخرى تابعة لوزارة الإعلام.

تعتبر جريدة " المجاهد " من أهم الصحف في هذه المرحلة، اتسمت كتاباتها بالجدية بخصوص القضايا التنموية والسياسية والثقافية على الصعيد الداخلي، بالإضافة الى صدور بعض الصحف على غرار يومية الشعب "التي تأسست في ديسمبر 1962 وصحيفة

[1]- ابراهيم عبد الله المسلمي، الإعلام الاقليمي، دراسة نظرية وميدانية، ط 2، القاهرة، دار العربي، ص 103.
[2]- سيف الاسلام الزبير، الإعلام والتنمية في الوطن العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 46-55.

"المساء" سنة 1985، وجريدة " النصر" في قسنطينة وهي تندرج ضمن الصحف الجهوية الى جانب صحيفة" الجمهورية " التي تصدر في وهران كما شهدت هذه الفترة صدور جريدة "الآفاق" "وأحداث الجزائر" والعديد من المجلات أهمها مجلة "الفلاح والثورة"، "اول نوفمبر"، "الثورة والعمل"[1] وكان جل اهتمام هذه الصحف والمجلات هي الإلمام بكل جوانب التنمية للدولة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

- **الاذاعة والتيلفزيون:**

لقد كانت السياسة الجزائرية للاتصال مركزة أكثر على ميدان السمعي البصري خاصة الراديو والتيلفزيون نتيجة الانتشار الواسع للتيلفزيون في أوروبا والعالم الغربي وتوسع الشبكات التلفزيونية ما أثر على السياسة الجزائرية في هذا الميدان، اضافة الى الظروف المحلية الوطنية من تفشي الأمية وضعف الإعلام الموجود آنذاك.

فامتد هذا الوضع إلى غاية سنة 1966 حيث كانت الاذاعة والتيلفزيون تحت إشراف الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم وضعها تحت سلطة وزارة الإعلام بموجب مرسوم 01 أوت 1963، وكانت التغطية محصورة في العاصمة وضواحيها والغرب وهران وما جاورها.

بعد 1966 بدأت السلطات الجزائرية ببذل جهود كبيرة لتقوية مؤسسة الاذاعة والتيلفزيون وتركزت هذه الجهود في:

- الزيادة الكبيرة في الميزانية.
- توسيع شبكات الإرسال.
- توفير أجهزة استقبال لكل البيوت الجزائرية.[2]

ومع سنة 1973 تم انجاز محطة جديدة بوهران وتوسيع محطة قسنطينة سنة 1974 وفي أوائل سنة 1975 تم انشاء محطة بشار الجهوية وتوسيع أجهزة الإرسال بالهضاب العليا تلمسان سنة 1975، الأغواط 1979 سعيدة سنة 1976، وانجاز محطات بالأخضرية، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية سنة 1976.

ومع مطلع سنة 1976 أصبحت تغطية الاذاعة والتيلفزيون شاملة لكل المدن الجزائرية.

[1]- عراب عبد الغني، تطور الصحافة في الجزائر، التاريخ والواقع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد 01، المجلد 04، جامعة الجلفة، 2011.

[2]- سعيداني سلامي، تاريخ وسائل الاعلام في الجزائر، مطبوعة أكاديمية موجهة لطلبة الماستر، جامعة المسيلة، 2015، ص 107.

عموما لقد اكتسبت الجزائر بعد الاستقلال تجربة كبيرة ومتنوعة في ميدان الإعلام والاتصال فلم تلبث أن اتخذت التدابير اللازمة من أجل استرجاع مبنى الاذاعة والتيلفزيون، نظرا لما يمثله هذا القطاع الحساس من أهمية كبيرة في التعبير عن سيادة الدولة وترسيخ القيم الثقافية الجزائرية[1] والعمل على تنفيذ جملة من الأهداف أهمها:

-الإعلام عن طريق البث والنقل لكل الحصص والبرامج التلفزية والإذاعية المتعلقة بالأحداث الوطنية والمحلية وكذا جميع قضايا الساعة.
-المساهمة في توعية المواطنين وتعبئتهم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والدفاع عن مصالح البلاد والثورة.
-المساهمة في رفع المستوى السياسي، الاقتصادي، الثقافي لدى المواطنين.
-التعريف بإنجازات البلاد والانتاج الوطني.
-المساهمة في التسلية والتنشيط الثقافي والفني والرياضي.

غير أن تنفيذ هذه السياسات والأهداف في هذه الفترة ارتبط بمعوقات وصعوبات حالت دون تحقيقها بالشكل المطلوب، فكان لابد من وضع سياسة جديدة لقطاع الإعلام في الجزائر وايجاد نمط إعلامي متنوع ضمن مرحلة جديدة.

مميزات الإعلام في مرحلة الأحادية الحزبية:

لقد كان الإعلام في هذه الفترة مقيدا وموجها ويظهر ذلك من خلال:

-الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ويعبر بقيادة حزب جبهة التحرر الوطني في إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني عن إرادة الثورة.[2]
-يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الايدولوجية للبلاد والقيم الاخلاقية للأمة وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني.
-تسند مهمة مديري أجهزة الاعلام إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني.
-تتولى الدولة احتكار الخدمة العمومية للإذاعة والتلفزة الوطنية.
-يعمل الصحفي بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.
-إن توجيه النشرات الاخبارية ووكالة الأنباء والاذاعة من اختصاص القيادة السياسية للبلاد وحدها.

[1]- خيرة نوري، محطات تاريخية من مسيرة الاذاعة الجزائرية إبان الاستقلال، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد الثاني العدد السابع، جوان 2019، ص 303.
[2]- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق ل 6 فبراير سنة 1982 يتضمن قانون الاعلام، الجريدة الرسمية العدد رقم 5 الصادرة بتاريخ 9 فيفري سنة 1982 ص 242، (المادة الأولى).

-إن غياب سياسة واضحة وشاملة في ميدان الإعلام في ظل الأحادية جعله يعمل في مناخ مظلم وغامض تسوده التناقضات والفوضى وهو ما أدى في النهاية الى تدهور العلاقة بين مؤسسات الإعلام والجمهور ضف الى ذلك الاضطرابات التي عرفتها الجزائر منها سياسة التقشف الى انتهجتها الحكومة نتيجة انخفاض اسعار البترول وتجميد الأجور وارتفاع البطالة.[1]

المطلب الثاني: واقع الإعلام المحلي في ظل التعددية الحزبية:

بعدما كان الإعلام في الجزائر ومنذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1988 إعلاما موجها ومحتكرا من طرف السلطة، جاءت أحداث أكتوبر 1988 كنقطة تحول في الساحة السياسية بالجزائر، حيث أصدرت السلطة آنذاك قرارات هامة منها التعديل الذي مس الدستور في 23 فيفري 1989 والذي نص على حماية الحريات والحقوق واقرار التعددية السياسية، وهو ما مثل انقلابا هامة في الساحة السياسية والاعلامية،

ومع تعديل قانون الإعلام لسنة 1982 وصدور قانون الإعلام سنة 1990 الذي أعطى دفعا قويا للممارسة الإعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور الحكومي في 19-3-1990 الذي فتح المجال للصحفيين من أجل إنشاء صحف مستقلة، وبمجيء هذا القانون كان الانطلاق الحقيقي لتكريس التعددية الإعلامية من خلال الدعم المالي والقانوني.

ولعل أهم ما جاء في هذا القانون هو ما نصت عليه المادة 02 "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الواقع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الاساسية في التفكير والتعبير طبقا للمواد 35، 39، 40، من الدستور".[2]

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينات انتشار غير مسبوق لليوميات والأسبوعيات والصحف المستقلة وأخرى حزبية بلغت العشرات فتكسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة، أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام الثقيلة كالتيلفزيون والاذاعة فقد بقيت مغلقة في وجه التعددية، فلم تنشأ قنوات أو اذاعات محلية في هذه الفترة.

ولعل أهم ما ميز الإعلام المحلي في الجزائر في ظل هذا النظام يمكن تقسيمه إلى مراحل:

من 1989 إلى 1991: لقد أدى إقرار التعددية الإعلامية إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية حيث عرفت قفزة نوعية من حيث الكم والكيف وتجسد مبدأ التعددية

[1]- خالد لعلاوي، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، ط 1، 2011، ص 42.
[2]- أحمد بروال، تطور التشريعات الاعلامية في الجزائر، محاضرة في مقياس قانون الإعلام لطلبة السنة الثانية، ماستر، اعلام واتصال، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2012، ص 12.

الإعلامية خاصة في قطاع الصحافة المكتوبة التي بلغت أوجها في هذه الفترة وهو ما عكسه عدد الصحف اليومية والأسبوعية المتداولة آنذاك حيث ارتفع العدد من 49 عنوان الى 74 عنوان سنة 1991[1] كما تضاعف عدد الأسبوعيات، ودخول القطاع الخاص مجال الإعلام ومن أشهر الصحف التي سجلت رواجا كبيرا يومية " الخبر"، "مساء الجزائر" باللغة الفرنسية، ويومية "الوطن".

أما صحافة القطاع العام فقد عرفت بعض المشاكل نتيجة منافسة القطاع الخاص لها من ناحية وهجرة صحافييها إلى القطاع الخاص.

أما فيما يخص القطاع السمعي البصري، وعلى الرغم من احتكار الدولة له إلا أن ذلك لم يمنعه من مواكبة مرحلة التحول الديمقراطي، فالتلفزيون انفتح أكثر على الوضع في الجزائر آنذاك، وساهمت من خلال برامجها في تكريس التعددية الإعلامية، فقد اشتملت برامجها مع بداية الانفتاح السياسي بالصبغة الديمقراطية في الطرح والمعالجة تماشيا والوضع السائد وهامش الحرية الممنوح وشهدت تلك الفترة برامج حوارية تمثلت في حصص سياسية اجتماعية وثقافية.[2]

غير أنّ فترة الازدهار هذه لم تعمر طويلا بفعل التدهور الأمني في البلاد.

من 1992 إلى 1998: عرفت بداية هذه الفترة استقالة الرئيس والغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية وانشاء المجلس الأعلى للدولة في 14 جانفي 1992 واعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992، كل هذه المستجدات انعكست سلبا على قطاع الإعلام حيث تجلى بوضوح هيمنة السلطة السياسية على قطاع الإعلام بحجة استرجاع هيبة الدولة.

وجاء إلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993 ليزيد من تعقيد الوضع وهو الإلغاء الذي اعتبره البعض بمثابة الغاء لقانون الإعلام في حدّ ذاته بالتزامن مع صدور القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية والاتصال المؤرخ في 7 جوان 1994 والمتعلق بالإعلام الأمني والذي رسم الخطوط الحمراء للممارسة الإعلامية ومن جملة ما نص عليه هذا القرار إلزام الصحف ووسائل الإعلام بعدم نشر أنباء أو معلومات على العنف، وطبقا لهذا المنشور أصبحت هناك رقابة على مختلف وسائل الإعلام وهذا بمجرد ممارسة الانتقاد لسياسات الدولة.

من 1999 إلى 2014: تميزت هذه الفترة بتجميد قانون مشروع الإعلام وتم اقرار السير بقانون 1990 حيث تم الإبقاء على احتكار الدولة لقطاع الإعلام وخاصة قطاع السمعي البصري حتى سنة 2001 ليتم بعد ذلك تعديل قانون العقوبات الذي أصبح يسمح

[1]- ليلى عبد المجيد، السياسات الاتصالية والإعلامية، عالم الفكر، القاهرة، 1994، ص 55.
[2]- محمد لعقاب، قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر، ط 1، الجزائر، ص 27-28.

بسجن الصحفيين وتغريمهم، كما ميز قطاع الإعلام في هذه الفترة الحصول على بعض المكتسبات من خلال تسخير تكنولوجيا الإعلام وجعلها في أيدي الإعلاميين، مع ظهور المطابع الملونة والتحول من البث التماثلي إلى البث الرقمي وإنشاء شبكة موسعة من الإذاعات المحلية التي تسير كلّها في تشجيع الإعلام المحلي والجواري.[1]

مع تسجيل زيادة في عدد القنوات بالتزامن مع الدعم المالي والتقني الذي حضي به القطاع بالإضافة إلى الاستخدام اللامحدود لشبكة الأنترنت فزاد بهذا عدد الصحف من 79 إلى 142 صحيفة وانتشار الإذاعات المحلية بشكل كبير وتطورت بعد أن كانت كغيرها من الوسائل الإعلامية التي تخضع في كل مرة للقوانين التي تفرضها السياسة الإعلامية التي كانت تحدد لها مهامها ووظائفها، حيث أصبح عدد الإذاعات يقارب 39 إذاعة موزعة على جميع التراب الوطني تهدف إلى ترسيخ الثقافات المحلية والتمسك بوحدة التراب الوطني ودعم قضايا التنمية المحلية إعلاميا.

كما تم في هذه الفترة إنشاء الضبط السمعي البصري وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل مهمتها في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في القانون رقم 04/14 المؤرخ في 24 فيفري 2014[2] كما تقوم بنشر وتوزيع الإعلام عبر كافة القطر الجزائري مع ضمان نوعية المحتوى.

لعلّ أهم ما ميز قطاع الإعلام في مرحلة التعددية هو خروجها من قطاع الحزب الواحد بداية من سنة 1989، وبداية عصر التعددية الإعلامية بالموازاة مع فتح الصحافة المكتوبة أمام الخواص والجمعيات حيث لم تعد الدولة تحتكر الصحافة المكتوبة، وفتح على إثرها أيضا المجال السمعي البصري أمام المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري وبهذا زال الاحتكار الذي ضلت تمارسه الدولة منذ زمن بالإضافة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات مست قطاع الإعلام كان الغرض منها دعم حرية التعبير واكساب الفاعلين في هذا القطاع هامشا أكبر من الحرية والاستقلالية، من خلال اصدار لجملة من القوانين التي تصب كلّها في سبل تطوير قطاع الإعلام في الجزائر.

المطلب الثالث: الإصلاحات القانونية للإعلام المحلي في الجزائر

قدمت الجزائر حزمة من الإصلاحات القانونية في حقل الإعلام خلال العقدين السابقين تمثلت في مجموعة من القوانين أهمها:

[1]- مريم ماضوي، حرية الإعلام في الجزائر بين المد والجزر، مجلة الوطن الجزائري، العدد 1537، الجزائر، 2013، ص 11.

[2] - القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد رقم 02 الصادرة بتاريخ 15 يناير سنة 2012 ص 25 (المادة 40).

قانون الصحفي (سنة 1968):

أنشأ هذا القانون في ظل الفراغ القانوني الموجود آنذاك وهذا لرسم معالم الإعلام في تلك الفترة، حيث اشتمل على 7 فصول اشتملت على تعريف الصحفي وواجباته، اجراءات التوظيف، الراتب والمكافأة، الترقية، أخلاقيات المهنة والبطاقة المهنية، غير أن هذا القانون اعتبر من وجهة الأكاديميين ناقصا من عدة جوانب، فقد أعطى للواجبات والعقوبات أهمية كبيرة، بينما تغاضى عن الحقوق وحرية الصحافة.

قانون الإعلام 1982:

لقد حدد هذا القانون الإطار العام لمفهوم الإعلام في الجزائر من خلال مادته الأولى، كما أنه كشف عن المصادر التي يستلهم منها مبادئه وهي الميثاق الوطني[1]، ومختلف التوصيات الصادرة عن مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني، واعتبر هذا القانون الإعلام جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، باعتباره اعلام ثوري شعبي يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية، غير أن هذا القانون اعتبره الإعلاميون قانون عقوبات، ولا توجد فيه سوى مادة واحدة وهي المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات كما تطرق هذا القانون بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي تطرق أيضا إلى أهداف الإعلام مع الإشارة إلى حق المواطن فيه.

وعليه فإن قانون 1982 جاء تركيزه على الصحافة المكتوبة بالمقابل فإنه لم يتعرض بالتفصيل إلى الوسائل السمعية البصرية إلا في إطار عام.

قانون الإعلام 1990:

يعتبر قانون الإعلام رقم 07/90 مهد التعددية الإعلامية في تاريخ الجزائر المستقلة وقد كان محل أخذ ورد بين نواب المجلس الوطني، حيث استلزم ذلك إجراء قراءة ثانية من جديد، وليتم اقراره في 3 أفريل 1990، ولعلّ أهم ما جاء فيه الإقرار بحق المواطن في الإعلام وحقه في إنشاء الوسيلة الكفيلة بتحقيق ذلك.

[1]- أحمد حمدي، نظرات في قوانين الاعلام الجزائرية 30-10-2017، 22:55، https://wwwahmedhamdi.net/ p 156.

وفي نفس السياق فإن قانون الإعلام لسنة 1990 نصّ على إنشاء المجلس الأعلى للإعلام من بين مهامه السهر على ضمان التعددية وايضاح سبل وسائل التعبير لمختلف تيارات الرأي، غير أنه أُلغي بموجب مرسوم 1992 المتعلق بحالة الاستثناء.[1]

فبموجب هذا القانون تم ترك الحرية للصحفيين في تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة عن الإعلام العمومي في شكل شركات أو الالتحاق ببعض الجمعيات وفي هذا الإطار منحت تسهيلات مالية وامكانيات تقنية، كما شكلت لجنة للسهر على السير الحسن لتنفيذ هذا القانون.[2]

كما أصبح اصدار النشريات حرا ولا يخضع لرقابة ادارية، وتميز بإعادة بعث المجلس الأعلى للإعلام وجعله بديلا لوزارة الإعلام، وفي ظل الإطار التشريعي الجديد للإعلام وحرية الخطاب السياسي ظهرت أول يومية مستقلة باللغة الفرنسية في سبتمبر 1990 بعنوان "مساء الجزائر" أما أول يومية مستقلة باللغة العربية فكانت يومية " الخبر" من نفس السنة.

كما تم تقديم تسهيلات بظهور الإذاعة السمعية العمومية والسماح من خلالها ببث كل الثقافات الشعبية واستعمال كل اللهجات لتبليغ وترسيخ القيم الوطنية والعربية والإسلامية في المجتمع الجزائري، فبعد أقل من سنة من صدور هذا القانون، قامت السلطات العمومية بتوزيع أمواج البث الإذاعي وشروع ست محطات جهوية في البث، ولعل الهدف من إنشاء هذه الإذاعات المحلية هو معالجة نقائص الإذاعة المركزية وتزويد المواطنين في المناطق النائية من البث الإذاعي فأصبح بذلك عدد الإذاعات ما يقارب 27 إذاعة آنذاك.

ففي ظل هذا القانون كانت وسائل الإعلام تتشكل من:

- قطاع الإعلام العمومي.
- الإعلام الحزبي المعارض.
- الإعلام المستقل.

وقد رافق هذا القانون جملة من الإجراءات التي بادرت بها الحكومة في مجال تجسيد حرية الإعلام وهي:

- المنشور رقم 04 المؤرخ في 19 مارس 1990 الذي يسمح للصحفيين بتشكيل صحف مستقلة.

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 9 فبراير 1992 تتضمن إعلان حالة الطوارئ والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي 320/92 المؤرخ في 9 فبراير 1992، الجريدة الرسمية رقم 10، سنة 1992.

[2]- صالح بن بوزة، السياسات الإعلامية الجزائرية، المنطلقات النظرية والممارسة (1990-1979)، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، 1996، ص 40.

- المنشور 05 المؤرخ في 20 أفريل 1990 الذي تضمن إنشاء لجنة للمتابعة تسهر على تقديم الدعم المالي والقانوني لبروز عناوين مستقلة.
- المرسوم الرئاسي رقم 90-243 المؤرخ في 04 أوت 1990، الذي نص على إنشاء دار الصحافة في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة.

إلاّ أن ما يعاب على هذا القانون أنه فتح الصحافة المكتوبة على الخواص دون فتح المجال السمعي البصري، كما أنّه بالغ في الأحكام الجزائية، إذ تناول 26 مخالفة بعضها منصوص عليها في قانون العقوبات والقانون المدني[1].

وما صاحب هذا القانون من أحداث بداية التسعينات والوضع الأمني الذي كان سائدا آنذاك وما رافقه من اغتيال للصحفيين واعلان حالة الطوارئ، وما رافقها من تضيق للحريات وغلق للنشريات ومتابعات قضائية ضد الصحفيين، وحل بعدها للمجلس الأعلى للإعلام بقرار سياسي في أكتوبر 1993.

مشاريع قوانين الإعلام 2001، 2002، 2003:

حيث جاءت عدة مشاريع قوانين في هذه المرحلة لوضع شروط ممارسة المهنة، إذ حاولت الجزائر من خلال هذه النصوص أن ترفع من حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر وكذا حماية حقوق الصحفي[2].

القانون العضوي رقم: 12-05 المتعلق بالإعلام:

صدر هذا القانون الجديد في 18 صفر 1433 الموافق ل: 12 جانفي 2012 في ظروف متسارعة فرضتها الإصلاحات السياسية والتي اخذتها السلطة على عاتقها تحت ضغط المطالب الداخلية وبالتزامن مع تطورات الأوضاع التي شهدتها بعض الدول العربية، فقد تضمن القانون العضوي الجديد 133 مادة مقسمة على 12 باب وهو بمثابة قانون إعلام جديد ساير جميع التطورات المتعلقة بالإعلام، فقد جاء هذا القانون كتعويض على قانون الإعلام لسنة 1990 الذي أصبح غير قادر على مسايرة مستجدات الساحة الإعلامية والتضيق الممارس على العمل الصحفي وعدم احترام أخلاقيات المهنة[3].

فبصدور هذا القانون تكون قد اكتملت ملامح التعددية الإعلامية في الجزائر من خلال وضع حد لاحتكار الدولة لمجال السمعي البصري وقد تضمن هذا حزمة من الاصلاحات أهمها:

---

[1]- خالد لعلاوي، المرجع السابق، ص 42.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والاتصال، المشروع التنفيذي لقانون الاعلام 2002، الصادر في 2002.

[3]- عبد المجيد رمضان، توجهات السياسية الإعلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016، ص 191.

1- الغاء قانون الحبس:

يعتبر أهم مكسب تحققه الأسرة الإعلامية، جاء هذا في المادتين 144، 146 وتم الاكتفاء بغرامة مالية قد تصل الى 200 ألف دينار جزائري كأقصى حد لضمان التوازن بين حرية الصحافة وعدم التعدي على الحقوق والحريات. [1]

2- رفع الاحتكار على قطاع السمعي البصري:

وذلك من خلال فتح مجال السمعي البصري على الخواص فأضاف باب جديد تحت عنوان النشاط السمعي البصري من المواد من المواد 58 الى المواد 63. ومن خلالها السماح بحرية انشاء المؤسسات الإعلامية التابعة للقطاع الخاص وتقليص حجم القيود عليها مع الحفاظ على أخلاقيات المهنة.

3- **التأكيد على أخلاقيات المهنة**:

حيث أكد هذا القانون من خلال الفصل المخصص لآداب وأخلاقيات المهنة عل ضرورة احترام الصحفي أثناء ممارسته لعمله لجملة من القواعد كاحترام الحريات الفردية والحياة الخاصة للأشخاص مع التعرض للعقوبات في حال الإخلال بذلك.

4- **ضبط قواعد ممارسة المهنة:**

حيث حدد هذا القانون بدقة المبادئ والقواعد التي تحكم الإعلام وحرية الصحافة.

5- تحديد مفهوم الخدمة العمومية وفعالية الإعلام الثقيل:

حيث تم اعادة الاعتبار للمؤسسات الإعلامية، الإذاعة بالدرجة الاولى اذ وصلت الى هامش كبير من الحرية بالنظر لبرامجها التفاعلية في جميع المجالات وانتشار الإذاعات المحلية التي تعكف على تحقيق الخدمة العمومية للمجتمع المحلي وعلى جميع الأصعدة، وذلك من أجل تحقيق متطلبات المواطنين الوصول الى التنمية.

6- **تأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:**

حيث نصت المادة 40 من القانون على إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة تهدف الى تدعيم وترقية الممارسة الإعلامية على أسس التعددية، وهي الهيئة المخولة بمنح رخص اصدار النشريات الدورية الى جانب الصحافة الإلكترونية وهذا تماشيا مع مضمون المادتين 11 و13 من القانون.

7- تطوير القطاع العام الاعلامي:

[1]- ابراهيم عبد الله، رفع التجريم عن جنح الصحافة وتوسيع هامش الحرية، جريدة الأيام الجزائرية، عدد 04، ماي 2011.

تم من خلالها فتح بعض القنوات الفضائية، مع تنظيم حرية انشاءها والسهر على مراقبة أدائها وشفافية قواعدها الاقتصادية وتجنب الفوضى والارتجال ومنح الفرصة للجميع على التنافس على أسس ومعايير الجودة والاحترافية لترقية الانتاج الوطني، كما تم انشاء وتشكيل بطاقة الصحافة الخاصة بالصحفيين في جانفي 2013.

ومن خلال الملامح الكبرى لهذا القانون تستشف أهداف السياسة الإعلامية الجديدة والمتمثلة في:

- الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام.
- ترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان ونبذ العنف
- حماية الحقوق المعنوية والاجتماعية للصحفيين.
- تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم الحق في ممارسة الاعلام.
- مواكبة التطورات الإعلامية الحاصلة على مستوى الدول الديمقراطية.
- ترقية روح الحوار والنقاش بتطوير مؤسسات الإعلام.
- تشجيع التعددية الإعلامية.

ولقد حاول هذا القانون التأسيس لسياسة إعلامية جديدة إلا أنه:

1- أغفل آلية الصحفي من حقه في الوصول الى المعلومة وعدم التزام الهيئات الرسمية والمؤسسات بإيفاده بجميع المعلومات والتقارير والتكريس لحق المواطن في الاعلام.

2- لم يعط النشاط السمعي البصري حقه على غرار الصحافة المكتوبة ففي الوقت الذي خصصت فيه 36 مادة لهذه الاخيرة، لم يحظى قطاع السمعي البصري بأكثر من 6 مواد مع عدم التطرق بتاتا الى آليات الحصول على التراخيص لإنشاء قنوات تلفزيونية أو إذاعية. [1]

قانون 14-04 للنشاط السمعي البصري لسنة 2014:

جاء هذا لقانون لتنظيم المجال السمعي البصري من خلال إدراج امكانيات تتيح للمتعاملين الخواص الاستثمار وفق معايير معمول بها دوليا ومنح حرية أكبر لهم.

وتوسع المجال من خلال هذا القانون ليشمل القنوات العامة والتأكيد على احترامها لرموز الدولة ومبادئ المجتمع، وللراغبين في الاستثمار في هذا المجال وضعت ضوابط صارمة منها:

[1]- بخوش صبيحة، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990، 2015، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 23 مارس 2016، ص 67.

الجنسية الجزائرية، التمتع بالحقوق المدنية، اثبات مصادر الاموال، مدة صلاحية الرخصة 12 سنة للاستغلال السمعي، و6 سنوات للاستغلال البصري.

كما تم السماح بفتح قنوات أجنبية جزائرية تنشط خارج الجزائر يحكمها قانون أجنبي ولا تملك داخل الوطن سوى اعتماد صحفيها.

حيث شهدت الجزائر عددا من القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها من الخارج ولكنها مسجلة لدى وزارة الاتصال الجزائرية كقنوات معتمدة، ولقد شكل ظهور مثل هذه القنوات الخاصة نقلة نوعية في معالجة القضايا المحلية والإقليمية والعالمية وشكلت أهم معالم الخريطة الإعلامية الجزائرية الموجهة (الاخبار، الاطفال، الرياضة...) مجملها يبث برامجها من لندن، والأردن، وتونس[1].

وقد حذرت وزارة الاتصال أي قناة ترفض الالتزام بهذا القانون وبنود دفتر الشروط في ممارساتها وبرامجها.

وبموجب قانون السمعي البصري اسندت مهام الضبط والرقابة وفض النزاعات لسلطة ضبط السمعي البصري لتسهر على ضمان الموضوعية والاحترام الفكري وتوفير خدمة، تلفزيونية مجانية وشروط الاشهار المنافسة النزيهة في مجال الإعلام.

رقمنه البث الاذاعي:

وفيما يتعلق برقمنة هذا النظام، أفادت الوزارة المكلفة بالاتصال، أن العملية شملت نوعا من الاذاعات على أن يتم تعميم هذا النظام واعداد خريطة للبث الاذاعي بهدف تحديد المناطق ذات التغطية الضعيفة واستبدال النظام القديم بأجهزة رقمية جديدة.

القانون العضوي رقم 23-14 (2023)

يهدف هذا القانون العضوي الذي يتضمن 56 مادة الى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وممارسته بحرية حسب ما نصت عليه المادة الاولى.

كما وسع هذا القانون النشاط الإعلامي الذي يريد ضبطه ليشمل وفق المادة 2 " كل نشر الصور والأخبار والآراء وكل بث لأحداث ورسائل أو افكار ومعارف ومعلومات عن طريق أي دعامة مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية موجهة للجمهور أول فئة منه".

[1]- خالد لعلاوي، المرجع السابق، ص 42.

كما يضمن هذا القانون الحرية في ممارسة الإعلام في إطار احكام الدستور وفي ظل احترام الدين الاسلامي والهوية الوطنية والثوابت والقيم الدينية والاخلاقية والثقافية للأمة.

كما تناول هذا القانون العضوي الجهات المخول لها ممارسة النشاط الاعلامي ويتعلق الأمر بوسائل الإعلام التابعة للهيئات العمومية، مؤسسات القطاع العمومي الأحزاب السياسية والجمعيات والتنظيمات النقابية في حدود ما تسمح به القوانين المنظمة لها وكذا الأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية فقط وورد في الباب الثالث من ذات القانون أحكام مشتركة لوسائل الإعلام، إذ نصت المادة 9 أنه يجب على أي وسيلة اعلام أن تصرح وتثبت حيازة رأس مال وطني خاص ومصدر الأموال المستثمرة وكذا الأموال الضرورية لتسيرها.

وورد في الباب الرابع من نفس القانون، آليات ضبط نشاط الإعلام، إذ تنص المادة 13 على انشاء "سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وتحدد مهام هذه السلطة وكذا تشكيلها وسيرها بموجب القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية. [1]

في مقابل ذلك حصر القانون وفق المادة 08 إمكانية إنشاء كل خدمة اتصال سمعي بصري أو ارسال إذاعي مسموع أو تلفزي عبر الكابل أو عبر البث الأرضي أو عبر الأقمار الصناعية وكل خدمة اتصال سمعي بصري عبر الانترنت.

كما تضمن هذا القانون إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات الصحفي ليحدد أخلاقيات المهنة وفق المادة 34 يتكون من 12 عضو.

كما فرض قانون الإعلام الجديد على الهيئات والمؤسسات العمومية ضمان حق الصحفي في الوصول إلى المعلومة وفق المادة 31، غير أنه أضاف في المادة 32 الكثير من الاستثناءات التي لا يمكن طلب المعلومة بشأنها مثل أمن الدولة وسيادتها، حقوق الطفل الحياة الخاصة للأشخاص كما منع هذا القانون على مزدوجي الجنسية من انشاء مؤسسات إعلامية وأن حق انشاء هذه المؤسسات لا يكون إلا لذوي الجنسية الجزائرية فقط. [2]

كما تناول القانون أيضا الأحكام الجزائية في حال الإخلال بالمضمون حيث تنص المواد 74،75 و76 على معاقبة كل شخص يصدر نشرية أو دورية أو ينشئ صحيفة الكترونية دون القيام بإجراءات التصريح.

أما المادة 50 فأكدت على معاقبة كل شخص يمارس نشاطه في الجزائر لحساب وسيلة إعلامية خاضعة للقانون الأجنبي دون الحصول على الاعتماد المنصوص عليه.

[1] - قراءة في القانون العضوي للإعلام، محور ندوة علمية بالجزائر العاصمة، www.aps.dz بتاريخ 2023/11/29، 8:51.

[2] - راغب ملي، قانون الاعلام الجديد في الجزائر، موقعsmex.org نشر في 2 أكتوبر 2023.

وفي مجال السمعي البصري تم تعديل القانون الأساسي لسلطة ضبط السمعي البصري من خلال منحها الطابع الخاص مع منحها مسؤولية ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت إلى جانب خدمات الاتصال السمعي البصري التقليدية.

وبخصوص تنظيم مهنة الصحفي فتم التأكيد على ضرورة وضع قانون أساسي خاص يحدد شروط ممارسة المهنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها.

من جهة أخرى يضمن هذا القانون الحق للصحفي حرية التعبير في إطار احترام الدستور وأحكام هذا القانون، بالإضافة إلى حمايته من كل شكل من أشكال العنف أو الإهانة أثناء ممارسته مهامه. [1]

لقد استطاع هذا القانون أن يعيد للإعلام في الجزائر إلى حد بعيد تنظيم القطاع وفقا لقواعد تأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعددة التي شهدتها البلاد والقطاع نفسه على حد سواء.

المبحث الثاني: دور الإعلام المحلي في تدعيم التنمية المحلية في الجزائر

لوسائل الاعلام المحلية دور بارز في تطوير وتنمية المجتمعات من خلال نقل الحقائق والمعلومات من جهة ورصد ومتابعة للأداء التنموي من جهة أخرى وكذا فضح كل أنواع الفساد المعيقة للمشاريع التنموية، فمع تعقد الحياة واتساع نطاق المجتمعات وتزايد حاجيات الأفراد للتعاون فيما بينهم ازدادت الحاجة استخدام وسائل الإعلام خاصة منها المحلية باعتبار الإعلام المحلي وسيطا فاعلا بين السكان المحليين ومسؤوليهم ودعامة أساسية في مختلف مجالات التنمية المحلية من خلال أدواره على مستوى الاذاعة والصحافة والتلفزيون.

من خلال هذا الدور الفعال نطرح الاشكالية التالية: ما هو دور الاعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

[1] - وسائل الاعلام، موقعnens.radio.algeue.dz بتاريخ 2023/08/31، 12:14.

المطلب الأول: دور الإعلام المحلي في المجال السياسي:

تعد وسائل الاعلام المحلية بمثابة الوسيط في الاتصال السياسي فهي تساهم في صياغة وتشكيل المعلومة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي تمنح لهذه الوسائل الحرية في التعبير عن أهم القضايا السياسية التي تعبر عن جماهير المجتمع.

في الجزائر تشير عديد الدراسات أن دور وسائل الإعلام المحلية يبرز في تنمية الوعي السياسي لدى الأفراد، وتدعيم قيم المشاركة السياسية الفعالة من خلال المعلومات والأفكار والتوجيهات السياسية المنقولة لهم عبر مختلف الحصص والبرامج الاذاعية والتلفزية عموما يتمحور دور الإعلام المحلي في الجانب السياسي من خلال:

- **توعية الفرد وتنشئته سياسيا:**

تعمل السلطات الجزائرية من خلال هذا الفرع من الإعلام على التنشئة السياسية للفرد لأنها عامل يؤثر في صناعة الرأي العام من خلال بناء القيم والسلوك السياسي اتجاه السلطة السياسية. [1]

ويظهر مفهوم التنشئة جليا في تلقين الأفراد للقيم والاتجاهات والمعايير والمواقف والسلوكات السياسية عن طريق مؤسسات المجتمع ومنها الإعلام المحلي. [2]

تحقيق الاستقرار السياسي:

وذلك من خلال تعزيز روح الانتماء لدى الافراد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة ومحاربة جميع الافكار المتطرفة والهدامة التي تزعزع الأمن والاستقرار، في هذا الصدد عرفت الجزائر العديد من الاحداث السياسية والأمنية وظفت السلطات الجزائر من خلالها العديد من الوسائل وكان للإعلام المحلي اسهام كبير في الدعوة للحفاظ على الهوية والوحدة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار من خلال وسائله المختلفة (المسموعة، المرئية، المقروءة) عبر برامج كانت تبثها هذه المنابر الإعلامية لتجنب اي صراع مذهبي أو قبلي سياسي كان أم اجتماعي.

تجديد الثقافة السياسية:

لقد ساهم الإعلام المحلي في تجديد الثقافة السياسية لدى الجزائريين بالقدرة على الشحذ والتنظيم ودفع المواطنين نحو الاهتمام بالثقافة الدستورية، كما ساهم هذا النوع من الإعلام في تشكيل رأي عام قوي وواعي سياسيا، كما عمق فهم الفرد لعديد القضايا السياسية الراهنة.

---

[1] - رفاس رشيدة، فاعلية الصحافة المكتوبة في توجيه الرأي الجزائري وتكوين الوعي السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012-2013، ص 40-41.

[2]- قانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 16 مارس 2016.

تشجيع المشاركة السياسية:

عرفت الجزائر العديد من الانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية، حيث تابعت وسائل الإعلام المحلية الحدث عبر تغطيتها المباشرة وحصصها التي كانت تحث من خلالها الموطنين المشاركة بقوة في هذه الانتخابات، كما يتناول الإعلام المحلي في مختلف برامجه القضايا التي تخص الديمقراطية التشاركية، الفساد السياسي، كما فسحت المجال لمختلف الاتجاهات السياسية للتعبير عن آرائهم وافكارهم عبر حصص تلفزيه واذاعية وكذا في الافتتاحيات والاعمدة الصحفية.[1]

بالإضافة الى هذه الأدوار السياسية الاساسية للإعلام المحلي في هذا الجانب يضطلع بأدوار أخرى:

-متابعة أخبار السلطات المحلية وتسليط الضوء عليها ونقل أخبارها وتغطية اجتماعاتها وجلساتها وتنوير الرأي العام المحلي بما يجري داخل هذه السلطة من استصدار لقرارات وقوانين وابراز أي تقصير من طرف هذه السلطة اعلاميا.

-ممارسة الرقابة على أعمال المنتخبين من المجالس المحلية وكشف كل أنواع الفساد السياسي الذي قد يقع[2].

-مواجهة الإعلام الخارجي الذي ينشر الفوضى واثارة الرأي العام المحلي من خلال قضايا ملفقة وتقارير مغلوطة وبث الافكار الكاذبة والمتطرفة التي تمولها دول معادية؟

-معالجة الازمات وتقديم البدائل حول المشاكل الراهنة في المجتمع نقلها الى صانعي القرار لإيجاد حلول لها.

-يعمل الإعلام المحلي على صنع القرار السياسي حيث يلزم الدولة على الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي كحقوق الاسنان، الارهاب والتمييز العنصري والتطرف ودور المرأة، كما يمد المجتمع بالمعلومات بشأن الاحداث السياسية ويقدمها بشكل أسرع.

-كما أن للإعلام المحلي دور في التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على الحكومة وكذا التأثير في القرارات سوآءا المتعلقة بالسلطة التشريعية، التنفيذية أو القضائية.

من جهة اخرى يقوم الإعلام على تحقيق التنمية المحلية في مجالات التنمية السياسية، حيث يمد الرؤساء والمسؤولين الحكوميين بالمعلومات حول الاحداث الجارية ونقل مشاكل المواطنين والمجتمع بشكل عام، حيث وجود هكذا إعلام من شأنه أن يغطي النقائص ويعمل على تلبية حاجات المواطنين المادية والمعنوية كالزيارات الميدانية للمدن والقرى والوقوف على مشاكل المواطنين كالطرق، النقل، السكن، الماء... ونقل هذه المشاكل عبر وسائل الإعلام لتكون محل نقاش أمام من يعملون على تقديم الحلول.

[1]- أبو لاهي محمد، الجوزي عبد الجبار، أثر وسائل الاعلام في التثنية السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021، ص 35.

[2]- بسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، ط 1، عمان، دار أسامة، 2011، ص 99.

من خلال ما سبق يبرز الدور المهام الذي يضطلع به الإعلام المحلي في هذا المجال في عملية تشكيل الوعي والتنمية السياسية، فإن وسائل الاتصال المحلية لابد أن تقوم في هذا الصدد بدعم الاحساس بالانتماء الوطني من خلال إعلام كافة المواطنين بما يجرى من أحداث وتغطية المناسبات الوطنية واستحضار قيم الموروث الحضاري ودوره في المحافظة على وحدة الامة وتشكيل الرأي العام المحلي وتطوير القيم والمعتقدات السياسية والوقوف سدا منيعا أمام كل غزو معادي.

المطلب الثاني: دور الإعلام المحلي في المجال الاقتصادي:

يعتبر المجال الاقتصادي في الجزائر من أهم المجالات التي تضعها الدولة في سلم اولويتها باعتبار أن الاقتصاد يعبر عن مدى قوة الدولة، ويبرز الإعلام المحلي كفاعل مهم في إحداث التنمية وتخطيط برامجها وتجسيد أهدافها بشكل يسهم في تحقيق مساندة شعبية ومجتمعية لها، فهو يأتي في مقدمة الوسائل التي يمكنها النهوض بمهمة التعريف المجتمعي بخطط التنمية وتحضير وتعديد المجتمعات لتقبل أعبائها[1].

كما يقوم الإعلام المحلي بإحداث ثورة توعية حول الاستخدام الامثل للموارد، وكذا تنسيق سياسات اقتصادية متنافسة تساعد على تحقيق معدل اقتصادي مرتفع، كما يعمل على وضع مخطط شامل متعدد الابعاد يخاطب فيه الرأي العام بهدف اقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في عملية التنمية والاصلاح الاقتصادي بتقديم شروحات وتصورات لطبيعة الاستراتيجيات المستقبلية للاقتصاد المحلي وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي الاستثماري بعرض وتبسيط وشرح للمضامين الاقتصادية عبر برامج اعلامية[2].

كما أن للإعلام المحلي في الجزائر في هذا الجانب العديد من الاسهامات نذكر منها:

- له دور في تحفيز الانتاج وتشجيع الصناعات المحلية من خلال عرض اشهارات، روبورتجات وحصص اذاعية وتلفزيه تروج لهذه المنتجات.
- يساهم في اثراء معلومات الافراد وتعميم المعارف الاقتصادية.
- التعريف بالإمكانيات الاقتصادية والاهتمام بمختلف القضايا المحلية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.
- ممارسة الرقابة وكشف كافة الاختلالات واشكال الفساد اثناء تنفيذ مختلف البرامج والسياسات التنموية.

[1] - حبيب بوظيفة، عبد الوهاب غالم، اهمية الاعلام في التنمية الاقتصادية، تجربة الإعلام الاقتصادي في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020، ص 204

[2] - فاروق خالد الحسنات، المرجع السابق، ص 227، 229

- توطيد الثقة: عندما ينقل الإعلام الاقتصادي المعلومات والتحليلات الدقيقة والشفافة عن الاقتصاد المحلي فإن ذلك يساعد على توطيد الثقة بين الجمهور والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تعزيز استثماراتهم محليا.

- تحفيز الاستهلاك: مما يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات المختلفة ما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

- تحسين صورة العلامات التجارية المحلية من خلال تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الشركات.

- تعزيز الوعي المالي: يمكن للإعلام المحلي في هذا المجال ان يساعد في تعزيز الوعي المالي للجمهور كما يمكنه أن يساعد في توجيه النصائح حول الادخار والاستثمار وبالتالي فإنه يساهم في تحسين الوضع المالي للأفراد والاسرة المحلية وزيادة مساهماتهم في النمو الاقتصادي المحلي.

- دعم القطاعات الناشئة: يمكن للإعلام أن يساعد في تعزيز القطاعات الناشئة وتبنيها وتعزيزها، من خلال تسليط الضوء على القطاعات الواعدة كما أنه يساعد في جذب المستثمرين وتشجيع الابتكار في القطاعات الاقتصادية.

- النقد البناء: أو النقد الايجابي لمختلف الانجازات والمشاريع الاقتصادية المحلية مما يؤدي الى رفع المعنويات وتحفيز الانتاج الابتكار.

- التواصل: من خلال تعزيز التواصل بين المنتجين والمستهلكين والجهات الحكومية وتوفير قنوات تفاعلية للحصول على ملاحظات واقتراحات وتعليقات المجتمع المحلي.

* العمل على توعية أفراد المجتمع بطبيعة المشاكل الاقتصادية وعرض مختلف البدائل لمواجهة هذه المشاكل[1].

* خدمة المستهلك وكذا المستثمر وكشف الفرص الاستثمارية المحلية.

* الكشف عن المعوقات التي تعيق طريق الانتاج وتقدم الأداء الاقتصادي.

* السهر على المساهمة في دعم البرامج الاقتصادية ومشاريع التنمية المستدامة من خلال تقديم رسالة إعلامية اقتصادية مبنية على المهنية والحرفية والنقد العلمي المخطط من أجل تكوين الفرد الاقتصادي الواعي والمبصر لمصيره ومستقبله الاقتصادي.

* توفير المعلومات والبيانات للمتخصصين والعامة سواء تعلق الأمر بحركة الاستثمار أو مختلف القوانين والاجراءات والمعاملات وأخبار الأسهم والبورصات وأسعار الصرف والعملات[2].

[1] - نجاة الهاشمي، إلهام قاسمي، دور الإعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2020 ص 17.

[2] - حسيبة بوقفة، عبد الوهاب غالم، المرجع السابق ص 205.

* توعية الفلاحين وأصحاب الأراضي باستخدام الآلات والتقنيات الحديثة المستخدمة في الزراعة.

* اطلاع المواطنين على المشاريع الكبرى وشرح الخطط والسياسات الاقتصادية لهم بالإضافة إلى بث الوعي لمنع ظاهرة التهرب الضريبي، وتشجيع المبادرات الذاتية والترويج لفكرة المشاريع المصغرة.

بالرغم من محاولة الإعلام المحلي في الجزائر في إبراز دوره في مختلف الأحداث الاقتصادية خاصة المحلية وتقديمها للفرد بصورة بسيطة وتوعيته بمختلف المشاريع التنموية إلا أن هذا النوع من الإعلام يواجه جملة من الصعوبات تضعف دوره منها، صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية، واقتصار دوره على نقل المعلومات فقط، بل لابد من الانتقال إلى تغيير الأفكار والذهنيات وكذا الاعتماد على التحليل والتحقيق والنقد والتقييم، مع فتح المجال لكافة الآراء الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور الإعلام المحلي في المجال الاجتماعي والثقافي:

دور الإعلام المحلي في المجال الاجتماعي:

تلعب وسائل الإعلام المحلية دورا كبيرا في تنمية الوعي المجتمعي وتجديده فهي أحد أهم العوامل المؤثرة في تكوين ثقافة المجتمع وأفراده.

ويستهدف الإعلام المحلي في الجزائر النهوض بالجوانب الاجتماعية كالصحة، التعليم، الشغل، السكن ومعالجة مختلف الآفات الاجتماعية كالعنف والمخدرات، كما تستهدف أيضا العمل على احداث تغييرات عميقة في أفكار وسلوكات الافراد، فإن الدور الكبير يقع على عاتق وسائل الإعلام المحلي على وجه الخصوص من مسؤولية في زيادة الاهتمام بالتنمية والتطور والرقي[1].

يعمل الإعلام المحلي في الجزائر على محاربة الآفات الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على كل الانحرافات المجتمعية والظواهر السلبية التي تفتك بالنسيج الاجتماعي وتنتشر بصورة رهيبة في أوساط الافراد، ولم تستثنى الجزائر على غرار باقي الدول من هذه الآفات نتيجة لتقلبات سياسية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية وما ينتج عنه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء.

[1] - دهنين زكريا، حادي عثمان، دور الإعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2020 ص 45.

ولقد حاولت الجزائر الحد من انتشار هذه الآفات ومحاربتها بمختلف السبل من هنا ظهر الاعلام المحلي كشريك أساسي في التصدي لهذه الظواهر باعتباره الأقرب للمواطن من خلال برامج توعية تحسيسية بخطورة هذه الآفات [1].

كما أن للإعلام المحلي دور في تدعيم قيم التعاون والتآزر ومساعدة الفقراء والمحتاجين والتعليم ومحو الأمية ومساعدة المرضى والغير القادرين على تسديد تكاليف العلاج، والتأكيد على التماسك بالتقاليد الحميدة التي تربت عليها الأسرة الجزائرية المحلية والحفاظ على موروثها الاجتماعي العريق اضافة الى أدوار اجتماعية اخرى تتمثل في:

- صد الخطر الداهم على الثقافات المحلية من افكار وقيم وعادات دخيلة على مجتمعنا.
- تشجيع الانتاج المحلي من شانه أن يقلل من الانتشار الخطير للبرامج والمحطات الاجنبية الدخيلة.
- تخصيص برامج اذاعية وتلفزيه تهدف الى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة والمحيط.
- تغيير السلوك الاجتماعي: من خلال التأثير على قيم المجتمع وأفكارهم ومعتقداتهم وسلوكهم.
- تعريف المستهلك المحلي بمصادر التلوث في المواد الغذائية والسلع المصنعة وكيفية التعامل معها[2].
- دعم العمل الخيري والقضايا الاجتماعية فهو يعتبر أداة قوية للعمل الخيري.
- تنظيم حملات التوعية بضرورة التطعيم ضد الامراض والأوبئة الفتاكة.
- تعزيز السلم الاجتماعي: وذلك من خلال تدعيم التعايش السلمي بين الافراد وتشجيع الحوار المفتوح بينهم.
- كما يقوم الإعلام في هذا المجال من خلال تعديل مواقف الناس وتصرفاتهم ازاء مسائل التطور والتحديث لاسيما مسائل الادارة واصلاح القضاء ومحاربة الفساد وتوسيع الآفاق الفكرية عند الناس من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل جديدة أكثر عصرية، واعتماد أنماط سلوكية واساليب عمل أكثر تطور[3].

دور الإعلام المحلي في المجال الثقافي:

يتجلى دور الاعلام في ذا المجال من خلال:

[1] - زكريا عكة، ميلود عروس، الإعلام والتنمية في الجزائر، الخلفيات والأبعاد، المجلة العربية للأدب والدراسات الانسانية العدد 5، أكتوبر 2018، ص 120.

[2] - منير نوري، نعيمة بارك، اجهزة الاعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 01، 2008 ص 7، 8.

[3] - أميرة عبد الله جاف، الإعلام اللغوي ودوره في المجتمع المحلي ط 2 ن القاهرة، مارس 2012.

نقل التراث الثقافي عبر الأجيال:

حيث يهدف الإعلام المحلي الى نقل التراث الثقافي عبر محطات الاذاعات الجهوية والتلفزيون وتمرير القيم والتقاليد من الاجيال السابقة الى الاجيال الآتية، حيث يعتبر ميدان هام للتعبير عن ثقافة المجتمع وأداة لنقل أنماط الثقافات الأخرى وغالبا ما تكون وسائل الإعلام المحلية الوحيدة التي تنقل هذه الثقافات نقلا يكون في متناول الجماهير[1].

تنمية الوعي الثقافي لدى الفرد:

من خلال تطوير وتوعية قدراته وزيادة فعالية ومشاركته في المجتمع وهذا لن يتأتى الا بنشر المعرفة والخبرات وتكريس الشعور بالمسؤولية لدى الفرد، فهي تتشكل وعاء من الأوعية المهمة التي تنشر الثقافة داخل المجتمع ولها دور حيوي في توفير منبر لنشر الابداع الثقافي عبر القنوات المحلية والمجلات والصحف المتخصصة في قضايا الفكر والفن.[2]

واذ يجمع المتخصصون في الثقافة والإعلام أن للإعلام المحلي في الجزائر دور حاسم في المجال الثقافي باعتباره ناقل أساسي للثقافة وأداة ثقافية تدعم المواقف وتلعب دورا حاسما في تطبيق السياسات الثقافية.

كما يعمل في هذا الإطار على تنمية الوعي الثقافي للفرد عن طريق برامج العلوم والمعارف التي يقدمها حول مختلف جوانب الحياة بالإضافة الى تركيزها على القضايا ذات الاهتمام المشترك كالبيئة، الصحة، وتكنولوجيا المعلومات.

وعليه لم يعد يخفى على أحد هذه الأدوار التي تلعبها وسائل الإعلام المحلية في الجزائر بما يمثله في ضرورة حياتية وقوة لها نفوذها وأبعادها السياسية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية اذ يقوم بدور اساسي في نقل وتداول المعلومات بين الأفراد وتكوين الآراء والاتجاهات نحو أهم قضايا الساعة، وهنا تتجلى أهمية وسائل الإعلام في المساهمة في التنمية الشاملة عموما والتنمية الثقافية للمجتمع خصوصا والوقوف كسد منيع أمام كل غزو ثقافي من اي جهة كانت.

[1] - محمد كحط الربيعي، حسين الانصاري، ادور الثقافي في القنوات الفضائية العربية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن 2018، ص 40.

[2] - محمد خليل، الإعلام العربي، مظاهر النمو وخطر التفكك، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2010، ص 5، 28.

المبحث الثالث: آفاق الإعلام المحلي وسبل تطويره في الجزائر

مثل ما واكب الإعلام في الجزائر كافة المراحل خلال العهدين السابقين، يواجه اليوم رهانات وتحديات هامة في حضن الجزائر الجديدة، فالإعلام في الجزائر اليوم أمام رهانات وتحديات جمة ترتبط بسياقات عديدة منها ما هو متعلق بمواكبة سياسة الجزائر الجديدة ومنها ما هو مرتبط بالمشهد الُإقليمي للبلاد.

المطلب الاول: تحديات الإعلام المحلي الجزائري

إن تحديات الإعلام المحلي في الجزائر لا تختلف كثيرا عن تحديات باقي المؤسسات الاخرى، فهي في حقيقة الامر تعكس التحديات العامة للمجتمع المحلي.

يجمع الكثير من الباحثين والإعلاميين على أننا نفتقد الى إعلام تنموي جزائري حقيقي، بالإضافة الى نقص الاهتمام بهذا النوع من الإعلام[1] وانعدام العلاقة بين مضمون البرامج الإعلامية والواقع الاجتماعي والثقافي المحلي السائد في الجزائر بل يتعارض حتى مع طبيعة المشكلات التي تواجه هذه المجتمعات المحلية وخصوصا في مجال التنمية.

يرفع الإعلام المحلي في الجزائر العديد من التحديات اهمها:

- توفير المعلومات للسكان عن التنمية المحلية وابراز شروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام وشرح القوانين وتبسيط الاجراءات وذلك عبر تنشيط حوارات وبرامج إذاعية وتلفازية واتاحة الفرصة أمام الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم حول أهم المشاريع المطروحة.
- اختيار المعلومات بشكل دقيق وطرحها لجميع شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلام لتحقيق الاهداف التنموية المنوطة بها.
- محاولة الإعلام المحلي التواجد في جميع المناطق والنواحي وحتى القرى ذات الكثافة السكانية.

[1] - أديب خضور، الإعلام المتخصص الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي، المكتبة العلمية، ط1 دمشق، 2003 ص 27.

- تأمين الكادر الإعلامي من خلال الاعتماد على خريجي كليات الإعلام والصحافة

- توفير المعلومات والإحصاءات التفصيلية لدى المخططين أمام الإعلاميين وغير الإعلاميين عن المناطق التي وضعت الخطط لتنميتها[1].

- العمل على إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي بما يجعلها أكثر مرونة وبما يشجع المنظمات الإنمائية والنقابات على التعبير بشكل جاد وبناء، لا يجعل هذه التشريعات والقوانين تضع قيودا تحد من حرية الفكر والتعبير.

- تحدي آخر للإعلام المحلي يعكف عليه من خلال التطوير المستمر للعاملين في هذا المجال وذلك بتدريبهم والرفع من قدراتهم ومدهم بالإحصائيات والمعلومات وإتاحة الفرصة لهم للتزود بالمعرفة حتى يمكن نقلها للجمهور.

- تكثيف حملات التوعية، حتى تكون جماهرية ومتعددة كحملات التوعية بمفاهيم وقيم ومتطلبات التنمية أو حملات توعوية صحية وتربوية.

- زيادة الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة وقضايا الاهتمام بالبيئة.

- ضرورة التأكيد على أن الإعلام المحلي وأنواعه المختلفة يعتبر شريك أساسي للحكومة فيما يخص التوعية التنموية للمواطن وكذا اشتراك الفاعلين على الإعلام واستشارتهم في الخطط والسياسات التنموية المحلية حتى تتحقق الأهداف المطلوبة.

- التطورات التكنولوجية والتغيرات السياسية وما أفضت إليه من انصراف نسبة كبيرة من متابعي الإعلام المحلي إلى متابعة وسائل أخرى منها وسائل التواصل الاجتماعي عبر الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر.

- زيادة التدخلات السياسية في دور الإعلام المحلي وسيطرتها عليه بأشكال متعددة منها المالي والقانوني والسلطوي أحيانا.

- التراجع الحاد لسقف الحريات العامة بشكل أساسي وما نتج عنه من تقييد للإعلام بصفة عامة والإعلام المحلي على وجه الخصوص وممارسة أقصى الضغوطات عليها.

- تراجع الذوق العام لدى فئة واسعة من جمهور المتابعين نتيجة لغياب إعلام محلي جاد وهادف.

- غياب الأطر القانونية والأخلاقية المنظمة لعمل وسائل الإعلام المحلية وعدم احترامها إن وجدت ما يؤدي في النهاية إلى تراجع آدائها.

- تغيير تفضيلات الجمهور مع تحوله بشكل متزايد إلى الوسائط الرقمية للحصول على أخبارهم، فقد تجد وسائل الإعلام المحلية صعوبة في مواكبة التفضيلات والتوقعات المتغيرة.

[1] - فوزية حجاب الحربي، دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة، ورقة العمل، 2016، ص 23.

- سلامة الصحفيين: قد يواجه الصحفيون خطرا جسديا أو تهديدات أثناء ممارسة عملهم وتغطيتهم لأحداث معينة.
- نقص الموارد: قد يكون لدى وسائل الإعلام المحلية موارد محدودة مما يجعل من الصعب تغطية جميع الأخبار والأحداث في منطقتها.

المطلب الثاني: معوقات الإعلام المحلي الجزائري

يؤدي الإعلام المحلي دورا مهما في التعبير عن اهتمام واحتياجات المجتمع المحلي وتعزيز الوعي بين المواطنين بالقضايا التي تعاني منها البيئة المحلية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما أوجد ارتباطا وثيقا بين دور الإعلام والتنمية المحلية ما أصبح يعرف بالإعلام التنموي الذي يشارك فيه المواطنون بجهودهم وهو ما يمتد بدوره إلى توعيتهم بالمشاركة السياسية في صناعة القرار والمشاركة في إدارة الشأن العام المحلي وهو ما دفع بالدولة إلى التوسع في إنشاء الإذاعات والقنوات المحلية.

غير أن هذه الإذاعات والقنوات لم تؤدي دورا ملموسا في المجتمعات المحلية رغم اشباعها بسبب القيود المفروضة على عملها حيث أصبحت أداة أخرى في سيطرة الدولة التنفيذية على الإعلام المحلي، من خلال نقل نشاطاتهم الرسمية بدلا من قيامه بتنوير وتثقيف الرأي العام المحلي والتصدي للمشاكل التي تواجهها هذه المجتمعات، وهو ما أدى إلى عدم التعويل عليه في المساهمة في تطوير تلك المجتمعات.

ويواجه الإعلام المحلي في الجزائر صعوبات كبيرة كعدم توفر رأس المال ونقص الكوادر الصحفية من خريجي الجامعات لضمان استمرارها[1].

كما يمكن تصنيف هذه المعوقات إلى:

1-المعوقات الإدارية:

تتمثل في حرمان الصحف المحلية من الإشهار العمومي الذي تقدمه الشركة الوطنية للنشر والإشهار، فإذا كانت الصحفية مثلا ذات انتشار واسع فإنها تخشى حرمانها من الإشهار فلذلك تسعى مرغمة وعلى حساب خطها الإعلامي الجواري إلى تبنى حظ مزدوج بين الجهوي والوطني.

2-المعوقات السياسية:

تتلخص في نقص حرية التعبير واستمرار الجهات الوصية في ممارسة سياسة الانغلاق وحجب المعلومة، وعدم استعدادها للقبول بإرساء منظومة تشاركية ضامنة لحرية التعبير وكذا الرقابة الشديدة الممارسة على هذه المؤسسات الاعلامية المحلية.

[1] - عبد الله أبو الحمد الحسين، تحديات الإعلام المحلي (صحافة، اذاعة، تلفزيون) الكويت، جانفي 2013.

3-المعوقات الاقتصادية:

منها نقص التمويل الذي يؤدي في العديد من الاحيان الى الافلاس ونقص الامكانيات التي تتعلق بجانب الطبع والنشر والسحب والاشهار بالنسبة للصحف والمجلات، اضافة الى أن الاعلام المحلي يواجه صعوبة في مواجهة التطور التكنولوجي وهذا راجع لأسباب مادية[1].

4-المعوقات القانونية:

تتمثل في غياب التشريعات المنظمة لوجود وسائل الإعلام فيما بينها وكذا القيود التي تعيق حرية التعبير والعقوبات والغرامات التي تصدر في حق بعض الاعلاميين.

5-المعوقات الاجتماعية:

تظهر في خصوصية بعض القضايا الاجتماعية وصعوبة معالجتها بحرية كقضية الديمقراطية وبعض القضايا الاخرى، حيث تحضي برقابة شديدة من طرف السلطة.

اضافة الى صعوبات ومشاكل اخرى منها:

- أن الإعلام المحلي في الجزائر ليس مستقلا تماما حيث تعمل فيه وسائل الإعلام كالتلفزيون والاذاعة تحت اشراف الدولة، كما توجد قوانين صارمة تحكم وسائل الإعلام المكتوبة.
- فقد المواطن الثقة في المؤسسات الإعلامية المحلية مما يدفعهم باللجوء الى المؤسسات الوطنية لإسماع صوتهم.
- نقص الخبرة للقائمين على الإعلام المحلي في المجال التنموي حيث عادة ما تقدم حصص عن الواقع الاقتصادي دون الغوص في معالمه ودون اعطاء اسباب وشروحات تحليلية معمقة، وغياب أطراف معارضة تقدم البدائل.
- التركيز على القضايا الجزئية واهمال القضايا المركزية والجوهرية في مجال التنمية.

- عدم توفر حرية التعبير بشكل كامل يسمح بنقد المشاريع الفاشلة أو التي لا تتلائم وطبيعة المجتمع الجزائري أو تشخيص السلبيات والأخطاء التي قد تحدث[2].
- واستنادا لما سبق فقد يكون الإعلام المحلي مقيدا فينفذ ما يعطى له فقط أو يكون حرا يعمل بحرية ومصداقية وممارسة دوره على عمل السلطة بالتحليل والنشر والتعليق وبدون رقابة وهذا ما سيجعل الاعلام يحظى بثقة الجماهير.

[1] - برباج راضية، مغربي نهاد، المرجع السابق ص 157.
[2] - صفرة الهام، قندوش ربيعة، الاتصال التنموي بالجزائر، الأسس، الوظائف، الاستراتيجيات، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة المدية ص 15.

المطلب الثالث: سبل تفعيل أدوار الاعلام المحلي في الجزائر

بعد سرد لبعض التحديات وكذا المعوقات التي تعيق هذا النوع من الإعلام في الجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية وبغية الرفع من مستوى أدائه، لابد من توفير بعض الشروط والمستلزمات الأساسية لتجاوز هذه التحديات والعراقيل ومواجهة أوجه القصور والمشاكل السياسية، الاقتصادية، القانونية، التكنولوجية التي تواجه الإعلام المحلي كشرط أساسي وهو توفر الارادة السياسية للدولة وضمان توفر مناخ كاف من الحريات العامة اللازمة للنهوض بهذا الاعلام في المجال التنموي في الجزائر.

ومن أجل التعامل مع قضايا التنمية بأكثر حكمة كان لابد من تفعيل هذا الإعلام بالاستغلال التام لكل الامكانات في سبيل احداث نقلة نوعية فيه والدفع به للإسهام بعجلة التنمية بمختلف مجالاتها، وهذا لن يتأتى الا بتظافر جهود الافراد والجماعات والمنظمات الحكومية والغير حكومية.[1]

ولا يمكن تفعيل دور الإعلام التنموي المحلي بمعزل عن التوجه نحو انشاء صناعة إعلامية تنموية وطنية من خلال:

- **ترتيب الاولويات ووضع الاجندة**

وهي عملية يقوم بها الإعلام المحلي في تقديمه للأخبار والمعلومات وذلك بالتركيز على قضايا وأحداث معينة ووضع اجندة لها من ترتيب لهذه القضايا واعطائها اهمية في محاولة لجذب اهتمام الجمهور.

- **التخطيط الاعلامي**

وهو حجر الزاوية وذلك بتحقيق أهداف اعلامية محددة بدقة في فترة زمنية من خلال تنسيق وتوجيه وتعبئة كافة الموارد الإعلامية المادية والبشرية وتتم بالتفاعل مع البيئة الإعلامية التي يتم فيها.

يقوم التخطيط الإعلامي من جهة اخرى بتوفير المعلومات الخاصة بالموارد المادية والبشرية والقضايا التي تخص المجتمع والمعايير التي تحكم نشاط الدولة، ولتحقيق هذا التخطيط الاعلامي يشترط:

- استخدام التكنولوجيا والتقنيات الجديدة العالية الدقة.
- وجود تمويل ومواد مخصصة لإدارات التخطيط

التنسيق الجيد بين أجهزة التخطيط ومراكز الابحاث العلمية ووسائل الاتصال المحلية ووضع خطط استراتيجية بعيدة المدى.[2]

- **ضمان إطار قانوني يسمح بحرية التعبير**

[1] - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر القاهرة، ط 2، 2000 ص 116.

[2] - عبد الغني أمين سعيدة، ادارة المؤسسات الاعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 10.

تعتبر الأطر القانونية الخاصة بالسياسات المتعلقة بوسائل الإعلام المحلية مسألة جهوية، من شأن هذه القوانين أن تكرس حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومة في بلد ما، غير أنه في بلد آخر قد تكون هناك قوانين تحد من هذه الحقوق والحريات.

- **تعددية وسائل الإعلام المحلية وتنوعيها**

وذلك من خلال الحد من تأثير شخص أو جماعة معينة أو شركة على أحد قطاعات الإعلام والتأكيد على توفر عدد كاف من المؤسسات الإعلامية المتنوعة.

- **الانفتاح الإعلامي على التنوع السياسي والاجتماعي**

يعترف الجميع بدور وسائل الاعلام المحلية المهم في استدامة الحكم الرشيد فهو منبر تجري فيه النقاشات والحوارات الديمقراطية وتبادل الرؤى والافكار، نتيجة لهذا يستلزم أن يفسح المجال أكثر لمثل هكذا نقاشات.

لكن من المنطقي جدا لوسائل الاعلام المحلية ومن أجل أن تكون في المستوى فمن الضروري أن تعكس تنوع المجتمع من ناحية اللغة، السن والعرف، وأن تكون منبرا لكل تنوع مجتمعي من أجل كسب الثقة واسماع صوتها.[1]

- **بناء القدرات المهنية للصحفيين**

من خلال التدريب المهني المحترف بتقديم دروس وبرامج لتطوير العاملين في هذا الحقل من الإعلام، حيث يتولى هذا التدريب موظفون مهنيون متخصصون كما قد يشمل مؤسسات أو أقسام متخصصة من الجامعات أو جمعيات مهنية أو منظمات دولية، اشتهرت بعملها في دعم وسائل الإعلام وتنميتها.

- توفير بيئة بحثية كافية وقادرة على دعم استقلالية وسائل الإعلام المحلية.

يشتمل ذلك على تأمين تكنولوجيا رقمية لهذا الوسائل والمعدات الانتاجية وتكنولوجيا الارسال والبث والنشر، بما يسمح بجمع فعال للمعلومات وانتاجها وتوزيعها.

- **النزول الى الواقع والتوعية العامة**

وذلك بتسليط الضوء على بعض القضايا الراهنة والبحث في أسبابها وعواقبها على الفرد والمجتمع وطرح مجموعة من الحلول الممكنة، مع ضرورة بث ثقافة الإصلاح وتوعية الرأي العام واشراك بعض الجمعيات التي لها صلة بهذه القضايا.

- **الحضور المستمر للإعلام المحلي**

ويتم هذا الحضور في مختلف الانشطة التي تقوم بها السلطات المحلية ويجب على الاعلام المحلي أن يكون طرفا مهما في تلك الانشطة وتقديم المقترحات الجادة لها.

- **رقمنة الإعلام المحلي**

ويقصد بهذه الرقمنة تأهيل هذا الإعلام ليواكب التحولات الجديدة التي أحدثتها الثورة الرقمية في مجال نقل المعلومة والتواصل والإعلام وتبادل الخبرات والانفتاح على التجارب

[1] - محمد طوالبية، الاعلام والتنمية، بين تنمية وسائل الاعلام والاعلام التنموي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2016، ص 126، 127

الوطنية والدولية، حيث أضحت الرقمنة أمرا ضروريا ينبغي التفكير فيه بجدية، لأن الانترنت أصبحت الوسيلة الأهم للتواصل السريع[1].

وحتى يستطيع الإعلام المحلي أيضا القيام بمهامه الجسيمة والرفع من مستوى أداءه لابد أيضا من تفعيل دوره في مجال التنمية المحلية من خلال:

- إقامة علاقة تعاونية بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية المحلية والمؤسسات الإعلامية المحلية.
- فتح المجال أمام مشاركة الجماهير وبشكل مباشر في طرح قضاياهم ومشاكلهم التنموية عبر حوارات جادة شفافية وديمقراطية.
- عرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بإيجابياته وسلبياته وطرح الحلول للمشكلات التنموية وعرض معوقاتها وأهدافها.
- ايجاد وعي جماهيري بالسياسات التنموية والتوعية بأساليب النهوض باقتصاد الفرد والأسرة ولا يتحقق هذا الا من خلال شرح السياسات التنموية بصورة مبسطة يفهمها المواطن العادي والمتخصص.
- التركيز في المعالجة الإعلامية لمختلف ابعاد السياسات التنموية دون التركيز على بعد واهمال بعد آخر. [2]
- بالإضافة الى فتح قنوات تلفزيه واذاعية متخصصة (اقتصادية، تعليمية، تثقيفية)
- التركيز على الاذاعات الجهوية لما لها من تأثير كبير على الافراد من خلال بثها لحصص ارشادية بلغة بسيطة يفهمها جميع شرائح المجتمع.
- الرفع من مستوى الوعي لدى القيادات الإعلامية بأهمية التنمية قصد تبني وسائل الإعلام المحلية لقضايا التنمية بشكل دائم عبر برامج إعلامية قارة فالمواضيع الخاصة بالتنمية يجب ألا تكون مناسبتيه فقط.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل تسليط الضوء على خمس عناصر أساسية والمتمثلة في البداية بالحديث عن واقع الإعلام المحلي في تدعيم التنمية المحلية، حيث كان للتحولات السياسية

[1] - الاعلام المحلي، منتدى جامعة عنابة، تاريخ الاطلاع 2114/5/2 على الساعة 21:15 /.http://anaba. Org. nbanens 2010/05/188.

[2] - جمال الجاسم المحمود، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد02، المجلد 20، دمشق 2007 ص 259.

في الجزائر تأثير كبير على واقع الإعلام في الجزائر. كان الإعلام في الجزائر مع بداية الاستقلال إعلام عمومي وطني، وكان بمثابة وسيلة للترويج للسياسات الحكومية وبرامجها يهدف إلى الحشد الجماهيري والتعبئة الشعبية، لكن أحداث الخامس من أكتوبر1988 المتأثرة بتراجع عائدات النفط منتصف ثمانينات القرن الماضي فتحت المجال للحريات السياسية والإعلامية كما سمحت بإنشاء أحزاب سياسية وصحف مستقلة بعد صدور دستور 1989. ليعيش بذلك الإعلام في تلك الحقبة مرحلة " الفترة الذهبية" خلال سنتي 1991وسنة 1992.

لكن سرعان ما تقلص هامش هذه الحريات عقب التداعيات السياسية والأمنية من غلق للصحف والمجلات واغتيال للصحفيين ما نعكس سلبا على قطاع الإعلام حيث لوحظ بوضوح عودة هيمنة السلطة على حقل الإعلام.

أما في فترة التعددية فقد أوجدت مناخ قانوني وسياسي مغاير أثر على المنظومة الإعلامية في الجزائر آنذاك من خلال أهم قانون صدر في هذه الفترة وهو قانون 2012 الذي جاء كبديل عن قانون 1990 الذي دام سريانه لأكثر من 30 سنة والذي أبان عن محدوديته ولم يعد يستجب للتطورات الحاصلة في الممارسة الإعلامية خاصة مع ظهور الإعلام الجديد وهوما تطلب سلسلة من الإصلاحات لتغيير هذا الوضع.

ولعل من أهم الإصلاحات القانونية ما ذكرناه وهو قانون 2012، والذي أسس لسياسة إعلامية جديدة وجاء بمجموعة من التعديلات أهمها إلغاء الحبس للصحفي، رفع الاحتكار على القطاع السمعي البصري، ضبط قواعد ممارسة المهنة.

غير أن هذه التعديلات لم تستطع ضبط الممارسات الإعلامية، ذلك أن جل قوانينه كانت قابلة للتأويل ويكتنفها الكثير من اللبس والغموض.

كما تطرقنا للحديث عن الدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام المحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإبراز فعالية الاستراتيجية الاتصالية والتخطيط الإعلامي، كما نوهنا بالكشف عن أهمية البعد الاتصالي في إنجاح البرامج التنموية.

وبالحديث عن تحقيق هذه الأدوار تظهر جملة من المعوقات التي تعيق تحقيق هذه الأهداف ولعل من أهمها افتقاد الجزائر لإعلام تنموي حقيقي بالإضافة إلى قصور النظرة الرسمية تجاه الإعلام التنموي.

ولكي يستطيع الإعلام التنموي القيام بمهامه والرفع من مستوى أدائه لابد من توفر الضروريات الخاصة بذلك، وهي متطلبات متنوعة منها ما هو متعلق بالواقع الإعلامي ومنها ما هو مرتبط بإطار السلطة التنفيذية من خلال إقامة علاقة تعاون بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة الإعلامية.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الإعلام المحلي مرآة عاكسة للواقع الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. وهو يعد شكلا من أشكال التفاعل الإنساني لأنه يهدف إلى نقل الأخبار والآراء والأفكار والمشاعر بغية إحداث تحول لدى المتلقي (أفراد وجماعات).

فالإعلام قناة ناقلة للعلم والمعرفة ووسيلة لنقل الحقيقة والزيف على حد سواء، فهو فكرة ونشاط ومشاركة باختصار. باختصار الإعلام المحلي هو عملية اتصالية شاملة يضطلع بوظيفة أساسية تكمن في نشر المعلومات والمعارف.

ومن أهم أدواره كذلك فهو يساهم في توسيع مجالات حياتنا اليومية وإيجاد الثروة وتنميتها ونقل التراث الاجتماعي للمجتمع، ومن مهامه أيضا التصدي لقنوات الاتصال الرديئة كالدعاية والإشاعة وذلك من خلال التحديد الدقيق لمضامينهم ومدى انتشارهم وتأثيرهم على الجمهور. ويبرز أيضا دوره في حل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما التنمية المحلية فهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر يتخذ أشكال مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية والرقي والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية، الاجتماعية والفكرية.

وتنقسم التنمية إلى قسمين: التنمية الطبيعية والتنمية البشرية، أما التنمية الطبيعية فهي تتمثل في التجديد في بعض الموارد الزراعية وموارد البترول واستخراج عناصر جديدة مفيدة للطبيعة. أما التنمية البشرية فتهتم بتطوير عقل الإنسان بالعلم وتوعيته والحفاظ على صحته.

ومع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم أصبح لمفهوم التنمية اتجاهات عديدة لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي، بل توسعت أكثر لتشمل جوانب متنوعة ليتخطى بذلك مفهومها المحصور في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ليشمل مختلف جوانب الحياة.

فالتنمية المحلية عملية ديناميكية شاملة ومعقدة عميقة وواعية تتم بالإنسان ومن أجل الانسان تهدف إلى احداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تناولنا في خضم هذه الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط الإعلام المحلي بالتنمية المحلية أو ما يعرف بالإعلام التنموي، الذي يعد فرعا أساسيا ومهما من فروع النشاط الإعلامي وهو يعني وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في المجتمع في سبيل خدمة قضاياه وأهدافه العامة.

فهو إعلام هادف يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية توجد الأرضية المناسبة لإنجاح الخطط التنموية، فهو إعلام واقعي يفترض أن يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور،

كما يهتم بالتخطيط والبرمجة. وتكمن أهميته في الدفع قدما لمسار التنمية وانجازاتها بالشكل المطلوب.

ولعل من أبرز أدواره تأكيده على مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي والدفع للمشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية.

أما في الفصل الثاني فتناولنا واقع الإعلام المحلي في الجزائر خلال فترتي الأحادية والتعددية الحزبية، حيث تميز الإعلام في عهد الأحادية الحزبية بأحادية الفكر لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، فلم تكن وسائل الإعلام مطلقة بل كانت مقيدة من طرف السلطة. ومع بداية سنة 1966 بدأت مرحلة التشييد والبناء لمختلف البرامج التنموية وتم من خلالها اقحام الإعلام في توجيه الرأي العام في الجزائر إلى تبني المشاريع الاقتصادية والإنمائية للخروج من حالة التخلف.

لقد حرصت السلطة في هذه الفترة على مد مختلف الوسائل الإعلامية بالإمكانيات المناسبة لكي تقوم بدورها التنموي. فكانت السياسة الجزائرية في هذه الفترة مركزة أكثر على ميدان السمعي البصري خاصة الراديو والتلفزيون.

وكان من أبرز أهدافه هي المساهمة في توعية المواطنين وتعبئتهم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والدفاع عن مصالح البلاد والثورة.

غيران تنفيذ هذه السياسات والأهداف في هذه الفترة ارتبط بصعوبات حالت دون تحقيقها على الوجه المطلوب فكان لا بد من وضع سياسة جديدة لقطاع الإعلام في الجزائر وإيجاد نمط إعلامي متنوع ضمن مرحلة جديدة.

بعدما كان الإعلام في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 1988 إعلاما موجها ومحتكرا من قبل السلطة، جاءت أحداث أكتوبر 1988 كنقطة تحول في الساحة السياسية بالجزائر حيث صدرت جملة من القرارات والقوانين التي أعطت دفعا قويا للممارسة الإعلامية في الجزائر التي اتسع نطاقها وهو ما مثل انقلابا هاما في الساحة الإعلامية.

فتوسع هامش الحريات وانتشرت اليوميات والأسبوعيات والصحف المستقلة انتشارا واسعا فتكسر بذلك احتكار الدولة لوسائل الإعلام وخصوصا الصحافة المكتوبة. غير أن فترة الازدهار هذه لم تعمر طويلا بفعل التدهور الأمني في البلاد فعاد احتكار الدولة لقطاع الإعلام حتى سنة 2012 ليتم بعد ذلك تعديل قانون العقوبات والحصول على بعض المكتسبات، كما تم في هذه الفترة إنشاء ضبط السمعي البصري وهي هيئة مستقلة مهمتها السهر على ضمان حرية ممارسة النشاط السمعي البصري.

ولعل أهم ما ميز قطاع الإعلام في هذه الفترة هو خروجه عن غطاء الحزب الواحد بداية من سنة 1989 وبداية عصر التعددية الإعلامية وزوال الاحتكار الذي ظلت تمارسه الدولة منذ زمن على وسائل الإعلام.

قدمت الجزائر خلال العقدين السابقين حزمة من الإصلاحات تمثلت في قانون الصحفي الذي تناول تعريف الصحفي وواجباته، الراتب، المكافأة، الترقية، وأخلاقيات المهنة قانون 1982 الذي حدد الإطار العام لمفهوم الإعلام في الجزائر، واعتبر هذا القانون مهد التعددية الإعلامية في تاريخ الجزائر ولعل اهم ما جاء به حق المواطن في الإعلام وحقه في إنشاء الوسيلة الكفيلة لتحقيق ذلك.

غير أن ما يعاب على هذا القانون أنه فتح مجال الصحافة المكتوبة للخواص دون فتح المجال السمعي البصري.

القانون العضوي 12-05 جاء كتعويض على قانون الإعلام لسنة 1990 الذي أصبح غير قادر على مسايرة مستجدات الساحة الإعلامية، تضمن جملة من الإصلاحات منها إلغاء قانون الحبس للصحفي، رفع الاحتكار على قطاع السمعي البصري، التأكيد على أخلاقيات المهنة.

قانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، جاء هذا القانون لتنظيم المجال السمعي البصري وإسناد مهام الضبط والرقابة وفض النزاعات لسلطة الضبط لسمعي البصري لتسهر على ضمان الموضوعية والاحترام الفكري وتوفير خدم إعلامية مجانية.

القانون العضوي 23-14 (2023) يهدف هذا القانون الذي تضمن 56 مادة إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وممارسته بحرية وإنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات الصحفي.

كما تناولنا اهم أدوار الإعلام المحلي في التنمية المحلية التي مست عديد الجوانب السياسية من خلال توعية الفرد سياسيا والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتشجيع المشاركة السياسية، أما اقتصاديا فهو يساهم في تحفيز الإنتاج والصناعات المحلية، التعريف بالإمكانيات الاقتصادية، ممارسة الرقابة وكشف الاختلالات، خدمة المستهلك والمستثمر على حد سواء.

أم في الجانب الاقتصادي والثقافي فكان دوره يتمحور حول صد الخطر الداهم على الثقافات المحلية من أفكار وقيم وعادات دخيلة على المجتمع، تغير السلوك الاجتماعي من خلال التأثير على قيم المجتمع، دعم العمل الخيري ومحاربة الآفات الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على كل الانحرافات المجتمعية والظواهر السلبة التي تفتك بالنسيج الاجتماعي، نقل التراث الثقافي عبر الأجيال وتنمية الوعي الثقافي لدى الفرد.

ومن أجل التعامل مع قضايا التنمية بأكثر حكمة كان لابد من تفعيل هذا الإعلام والعمل على تطويره للإسهام للنهوض بالتنمية في مختلف مجالاتها من خلال ضمان الإطار القانوني الذي يسمح بحرية التعبير، التخطيط الإعلامي، بناء القدرات المهنية للصحفيين، رقمنة الإعلام المحلي، إقامة علاقة تعاونية بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية المحلية

والمؤسسات الإعلامية، التركيز على الإذاعات المحلية لما لها من تأثير على الأفراد مع فتح قنوات تلفزيه وإذاعية متخصصة.

وفي ختام هذه الدراسة اتّضح لنا جليّا الدور الفعال والحيوي الذي يؤديه الإعلام المحلي في تنمية المجتمعات ودفعها نجو التمدن والقضاء على كل المعوقات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحد من عملية التنمية وتعيقها.

فلقد بات من الضروري أن تدرك الدول أهمية الإعلام المحلي في تدعم النشاط التنموي للجماعات المحلية من منطلق ترشيد السياسات الاعلامية وتوجيهها نحو مختلف المشاريع التنموية بغية تحقيق دور تنموي محلي عبر مختلف وسائل الإعلام (المكتوبة، السمعية، والمرئية)، خاصة وأن الجماعات المحلية في الجزائر مطالبة بأن تكون أكثر ديناميكية على صعيد تنميتها المحلية قصد تأكيد ثقة المواطن بها، وهذا لن يأتي إلا بفضل شبكة اعلامية هادفة وفعالة.

في الأخير يمكن القول أنّ الاعلام المحلي بخصائصه وأهدافه أصبح ضرورة ملحة في عالم اليوم تحتاجه الدول النامية بما فيها الدول المتقدمة وهذا من أجل النهوض بمجتمعاتها المحلية على وجه الخصوص، لأنّ تنمية هذه المجتمعات سيؤدي بالضرورة إلى التنمية الشاملة من خلال اشراك كل فعاليات المجتمع من مواطنين، مؤسسات محلية مجتمع مدني في برامج التنمية مدعمين بأهم فاعل ألا وهو الإعلام المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين والمراسيم:

1-القانون رقم 04/14 المؤرخ في 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية، رقم 16 مؤرخة في 16 مارس 2016.

2-القانون رقم 02-01 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق لـــ 6 فبراير سنة 1982 يتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد رقم 05 الصادرة بتاريخ 9 فيفري سنة 1982.

3-القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـــ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد رقم 02 الصادرة بتاريخ 15 يناير سنة 2012.

4-المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فبراير 1992 يتضمن اعلان حالة الطوارئ والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي 92-320 المؤرخ في 9 فبراير 1992، الجريدة الرسمية رقم 10 سنة 1992.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والاتصال، المشروع التنفيذي لقانون الإعلام، 2002، الصادر في 2002.

ثانيا: الكتب:

1- إبراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995 .
2- ابراهيم عبد الله المسلمي، الإعلام الإقليمي، دراسة نظرية وميدانية، دار العربي، ط 2، القاهرة.
3- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
4- أديب خضور، الإعلام المتخصص الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي، المكتبة العلمية، ط 1، دمشق، 2003.
5- أميرة عبد الله جاف، الإعلام اللغوي ودوره في المجتمع المحلي، ط 2، القاهرة 2012.
6- بسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، ط 1، عمان، دار أسامة، 2011.
7- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

8- حبيب بوفضة، عبد الوهاب غالم، أهمية الإعلام في التنمية الاقتصادية، تجربة الإعلام الاقتصادي في الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020.
9- خالد لعلاوي، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري، دار بلقيس، ط 1، الجزائر، 2011.
10- رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، ط 1، القاهرة: المكتبة الجامعية ، 2002
11- رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء العربية، مصر، 2011.
12- سعد كامل الحريري، الإعلام والتنمية المستدامة، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2019.
13- سناء الجبور، الإعلام الاجتماعي، ط1، دار أسامة، عمان، 2010، .
14- سيف الإسلام الزبير، الإعلام والتنمية في الوطن العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
15- طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2010.
16- طارق سيد أحمد، الإعلام المحلي وقضايا المجتمع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2004)
17- عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2007.
18- عبد الباسط محسن حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة: مصر، مكتبة وهبة، 1977.
19- عبد الرزاق الديلمي ، الإعلام في ظل التطورات العالمية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2019.
20- عبد الغني أمين سعيد، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، إيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009.
21- عبد الله أبو الحمد حسين، تحديات الإعلام المحلي (صحافة، إذاعة، تلفزيون)، الكويت، 2013.
22- عبد المجيد شكري، الإعلام المحلي رؤية مستقبلية، العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
23- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، (الإبراهيمية)، 2001.
24- علي عبد الله الفتاح كنعان، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
25- فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

26- فضيل دليو، تاريخ وسائل الاتصال، ط3، دار أقطاب الفكر، الجزائر، 2007.
27- فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، ط4، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
28- فواد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط 1، الأردن، دار صفاء الطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
29- فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، ط1، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
30- قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
31- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.
32- ليلى عبد المجيد، السياسات الاتصالية والاعلامية، عالم الفكر، القاهرة، 1994.
33- محمد أبو سمرة، الإعلام التنموي، دار الراية النشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2012.
34- محمد خليل، الإعلام العربي، مظاهر النمو وخطر التفكك العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
35- محمد طوالبية، الإعلام والتنمية، بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2016.
36- محمد كحط الربيعي، حسين الأنصاري، الدور الثقافي للقنوات الفضائية العربية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن 2018.
37- محمد لعقاب، قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر، ط 1، الجزائر، 2010.
38- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر، القاهرة، ط 2، 2000.
39- محمود محمد سفر، الإعلام موقف، ط1، دار تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1982.
40- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، 1987.
41- منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، الإسكندرية، 2002/2001.
42- منى سعد الحديدي، شريف درويش اللبان، فنون الاتصال والإعلام المتخصص، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009.
43- ناجي الشهاوي، الإعلام وتنمية المجتمع المحلي، ط 1، دسوق: مصر، دار العلم والأيمان للنشر، 2015.
44- نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

45- وسيلة سبتي، تمويل التنمية المحلية، إيتارك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

ثالثا: المذكرات

1- أبو لاهي محمد، الجوزي عبد الجبار، أثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر، أحمد دراية، أدرار، 2021.
2- برباج راضية، مغربي نهاد، دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية دور إذاعة قالمة الجهوية، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2013.
3- دهنين زكريا، حادي عثمان، دور الإعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2020.
4- عبد المجيد رمضان، توجهات السياسية الإعلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016.
5- نجاة الهاشمي، إلهام قاسمي، دور الإعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار 2020.

رابعا: المجلات و الجرائد

1- ابراهيم عبد الله، رفع التجريم عن جنح الصحافة وتوسيع هامش الحرية، جريدة الايام الجزائرية العدد 04، ماي 2011.
2- بخوش صبيحة، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل السياسة (1990-2015) مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد23، مارس 2016.
3- جمال الجاسم المحمودي، دور الإعلام في تحقيق في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 02، المجلد 20، دمشق، 2007.
4- خيرة نوري، محطات تاريخية في مسيرة الاذاعة الجزائرية إبان الاستقلال، مجلة الميدان والدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد الثاني، العدد السابع جوان 2019.
5- رفاس رشيدة، فعالية الصحافة المكتوبة في توجيه_الرأي الجزائري وتكوين الوعي السياسي، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2012.
6- زكريا عكة، ميلود عروس، الإعلام والتنمية المحلية في الجزائر، الخلفيات والابعاد المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد 05، 2018.

7- صالح بن بوزرة، السياسات الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990) المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، 1996.

8- عراب عبد الغني، تطور الصحافة في الجزائر، التاريخ والواقع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد 01، المجلد 04، جامعة الجلفة، 2011.

9- على القاسمي، اللغة العربية في وسائل الإعلام، مجلة الممارسات اللغوية المحدد، العدد 7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

10- علي أبو حبلة، أهمية الإعلام في تطوير الشعوب وتحولات السلطة والسيادة، مجلة الدستور، العدد 528، 2020.

11- عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 2012.

12- مريم ماضوي، حرية الإعلام في الجزائر بين المد والجزر، مجلة الوطن الجزائري، العدد 1537، الجزائر، 2013.

13- منير نوري، نعيمة بارك، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 01، 2008.

خامسا: مقالات

1-فوزية حجاب الحربي، دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة، ورقة عمل 2016.

سادسا: التقارير والاصدارات

1 -الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية: انجازات وتحديات، 06، نيويورك،2004.

2-البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004.ذ

سابعا: المحاضرات

1-أحمد بروال، تطور التشريعات الإعلامية في الجزائر، محاضرة في مقياس قانون الإعلام لطلبة السنة الثانية ماستر اعلام واتصال، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2012.

2- صفوة إلهام، قندوشي ربيعة، الاتصال التنموي بالجزائر، الأسس، الوظائف الاستراتيجيات، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة المدية.

3- سعيداني سلامي، تاريخ وسائل الإعلام في الجزائر، مطبوعة أكاديمية موجهة لطلبة الماستر، جامعة المسيلة، 2015.

ثامنا: البيوغرافيا

-1https/anaba.org./nbanewd

-2https//wwwahmamdi.net

-3www.aps.dz

-4smesc.org

-5radio algerie.dz

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

المقدمة: .....أ

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإعلام المحلي والتنمية المحلية

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية الإعلام المحلي 6

المطلب الأول: نشأة وتطور الإعلام.....7

المطلب الثاني: تعريف الإعلام المحلي 9

المطلب الثالث: خصائص ووظائف الإعلام المحلي 10

المطلب الرابع: أهمية الإعلام وأهدافه 12

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية 14

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية.....14

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية 15

المطلب الثالث: خصائص وركائز التنمية المحلية.....17

المطلب الرابع: أهداف وأهمية التنمية المحلية 21

المبحث الثالث: ماهية الإعلام التنموي.....23

المطلب الأول: مفهوم الاعلام التنموي.....23

المطلب الثاني: خصائص الإعلام التنموي 24

المطلب الثالث: ركائز ووظائف الإعلام التنموي ركائز الاعلام التنموي.....26

خلاصة الفصل الأول:.....28

الفصل الثاني:

واقع الإعلام المحلي في تدعيم التنمية في الجزائر

تمهيد: 30

المبحث الأول: التطور التاريخي للإصلاحات المرافقة للإعلام المحلي في الجزائر 30

المطلب الاول: واقع الإعلام المحلي في نظام الحزب الواحد:.....30

فهرس المحتويات.....

المطلب الثاني: واقع الإعلام المحلي في ظل التعددية الحزبية:.....34
المطلب الثالث: الإصلاحات القانونية للإعلام المحلي في الجزائر.....36
المبحث الثاني: دور الإعلام المحلي في تدعيم التنمية في الجزائر.....44
المطلب الأول: دور الإعلام المحلي في المجال السياسي: 45
المطلب الثاني: دور الإعلام المحلي في المجال الاقتصادي: 47
المطلب الثالث: دور الإعلام المحلي في المجال الاجتماعي والثقافي:.....49
المبحث الثالث: آفاق الإعلام المحلي وسبل تطويره في الجزائر 52
المطلب الاول: تحديات الإعلام المحلي الجزائري.....52
المطلب الثاني: معوقات الإعلام المحلي الجزائري 54
المطلب الثالث: سبل تفعيل أدوار الاعلام المحلي في الجزائر.....56
خلاصة الفصل الثاني:.....58
الخاتمة:.....61
قائمة المصادر والمراجع.....66

الملخص:

لقد أصبح الاعلام المحلي فاعل أساسي ومهم في الدفع بالتنمية المحلية في الجزائر ويعد من أهم المؤسسات التي تعول عليها الدولة في تحقيق التنمية باعتباره الوسيط الاقرب للمواطن ومن خلال هذه الدراسات عالجنا في الفصل الأول ثلاث عناصر أساسية وهي: مفهوم الإعلام والتنمية والعلاقة التي تربط بينهما. مع سرد واقع الإعلام المحلي في الجزائر في ظل نظامي الأحادية والتعددية الحزبية والحديث عن أهم الإصلاحات التي قدمتها الدولة في سبيل تطويره مرورا بالحديث عن دور الإعلام في تدعيمه للتنمية والكشف عن أهم التحديات والمعوقات التي تعيقه.

وفي الأخير تطرقنا الى بعض الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا الإعلام في الجزائر بغية تقديم أداء إعلامي هادف وفعال.

Abstract

The local media has become an essential and important actor in promoting local development in Algeria, and it is considered one of the most important institutions on which the state relies to achieve development, as it is the intermediary closest to the citizen. Through these studies, we addressed three main elements in the first chapter: the concept of media and development, and the relationship that links them. With a narration of the reality of local media in Algeria under the systems of one-party and multi-party, and a discussion of the most important reforms presented by the state in order to develop it, passing through the discussion of the role of media in supporting development and revealing the most important challenges and obstacles that hinder it.

Finally, we addressed some solutions and proposals that would contribute to the development of this media in Algeria, with the aim of providing purposeful and effective media performance.